

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٤٩

الثلاثاء، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أدامو . . . . . (غابون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . . السيد نيبينزيا
	ألبانيا . . . . . السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة . . . . . السيدة نسيبة
	أيرلندا . . . . . السيد مايزن
	البرازيل . . . . . السيد دي أميدا فيليو
	الصين . . . . . السيد داي بنغ
	غانا . . . . . السيد دو ريفيير
	فرنسا . . . . . السيد أغيمان
	كينيا . . . . . السيد كيماي
	المكسيك . . . . . السيد غوميس روبليدو فردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيدة باربرا وودورد
	النرويج . . . . . السيدة يول
	الهند . . . . . السيدة كمبوج
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة توماس - غيرنغيلد

## جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

## الاتحاد الأفريقي

تقرير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (S/2022/643)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, [verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-62306 (A)



رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغابون  
لدى الأمم المتحدة (S/2022/736)

أُفتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

### إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

### التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

#### الاتحاد الأفريقي

وأود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الذي أعطيه الكلمة الآن.

**الأمين العام (تكلم بالفرنسية):** أشكر غابون على استضافة هذه الجلسة الهامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وأرحب أيضاً بصديقي العزيز السيد موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، في الأمم المتحدة.

يسرني أن نتمكن من اغتنام هذه الفرصة للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء الاتحاد الأفريقي. ففي عام ٢٠٠٢، تعهد القادة الأفارقة بالعمل معاً لمنع نشوب النزاعات وتعزيز السلام والتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وأعربوا عن رغبتهم في تمكين أفريقيا من الاضطلاع بدورها الصحيح على الساحة الدولية، مما يؤدي إلى نظام أكثر عدلاً وفعالية للحوكمة العالمية.

ومنذ ذلك الحين، أظهر الاتحاد الأفريقي تصميمه على تحقيق التكامل والسلام والازدهار. ومن الأمثلة على ذلك خطة عام ٢٠٦٣ ومبادراتها الرئيسية، اتفاق التجارة الحرة القارية الأفريقية، ومبادرة إسكات البنادق في أفريقيا، والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها. وفي السنوات الـ ٢٠ الماضية، أقامت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي شراكة فريدة متجذرة في مبادئ التكامل والاحترام والملكية الأفريقية، إلى درجة أنها أصبحت حجر زاوية في تعددية الأطراف.

ويعرض تقريرني السنوي (S/2022/643) آخر التطورات في هذا التعاون، بما في ذلك الإطلاق المشترك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، للتقييم المستقل بقيادة فخامة السيد محمدو إيسوفو لتحسين العمل العام بشأن الأمن والحكم والتنمية في جميع أنحاء منطقة الساحل؛ ومبادرات مشتركة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل العودة السريعة إلى النظام الدستوري في بوركينا فاسو وغينيا ومالي؛ والتزام مستدام بالتوصل إلى تسوية تفاوضية من خلال عملية الاتحاد الأفريقي للنزاع في إثيوبيا؛ والتعاون الوثيق، أيضاً مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، في السودان، لاستعادة الحكم الديمقراطي بقيادة مدنية؛

تقرير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (S/2022/643)

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغابون لدى الأمم المتحدة (S/2022/736)

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي ألمانيا وجنوب أفريقيا والسنغال ومصر والمغرب وناميبيا واليابان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، إلى الاشتراك في الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/643، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (S/2022/643)؛ وإلى الوثيقة S/2022/736، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغابون لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

بإعداد تقرير مرحلي مشترك عن تمويل هذه العمليات، ومن المقرر أن يصدر في نيسان/أبريل ٢٠٢٣. وعلينا وضع هيكل مبتكر يدعم عمليات السلام الأفريقية بطريقة فعالة ومستدامة.

(تكلم بالإنكليزية)

ثانيا، نحن نتجه مباشرة نحو هوة مناخية. وبالنسبة للعديد من الأفارقة، فإن هذا ليس خطرا بعيدا، بل هو واقع يومي. إن أفريقيا بالكاد تساهم في انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي، ولكنها تدفع ثمنها باهظا. هذه حالة نموذجية للظلم الأخلاقي والاقتصادي. ففي القرن الأفريقي، على سبيل المثال، يواجه الناس خطر المجاعة بعد أربعة مواسم متتالية من الأمطار الشحيحة - وهي المرة الأولى منذ أكثر من ٤٠ عاما. وفي منطقة الساحل، يؤدي الجفاف وتدهور الأراضي إلى تفاقم التوترات بين المزارعين والرعاة. وفي الوقت نفسه، تواجه المجتمعات المحلية في الجنوب الأفريقي الأعاصير والفيضانات المفاجئة. أثني على العديد من الدول والمناطق والبلديات الأفريقية التي تتخذ خطوات جريئة لمكافحة تغير المناخ على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها.

إذ نستعد لعقد الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27) في مصر الشهر المقبل، أحث القادة وخاصة قادة بلدان مجموعة العشرين، المسؤولة عن ٨٠ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة على اتخاذ الإجراءات العاجلة اللازمة أخيرا. ويتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها بدءا بتعهداتها بتقديم ١٠٠ مليار دولار سنويا للبلدان النامية ومضاعفة التمويل اللازم للتكيف. ويجب أن تتخذ الدورة السابعة والعشرون لمؤتمر الأطراف أيضا إجراءات ملموسة بشأن الخسائر والأضرار. وهذه ليست مجرد مسألة ثقة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، لأنها مسألة تتعلق بالبقاء في كثير من البلدان خاصة في أفريقيا.

ثالثا، أصبحت الظروف الاجتماعية والاقتصادية شاغلا رئيسيا في جميع أنحاء العالم، حيث أسفرت جائحة مرض فيروس كورونا

والجهود المشتركة في الصومال مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والشركاء الآخرين التي ساهمت في نجاح الانتخابات الرئاسية، ودعم قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال المنشأة حديثا؛ ومواصلة تقديم الدعم، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، للعملية الانتقالية في تشاد؛ وحملة مشتركة لجمع الأسلحة في مدغشقر والنيجر وأوغندا.

من الواضح أن تعاوننا لم يكن قط أقوى مما هو عليه الآن، ولكن لا تزال هناك تحديات كبيرة بنفس القدر. ولا يمكن مواجهتها إلا بنهج محلي ومكيف وتصميم قوي من المجتمع الدولي، بما في ذلك داخل مجلس الأمن. أولا، كثيرا ما ينظر إلى استخدام القوة على أنه الوسيلة الوحيدة لحل المنازعات. التغييرات غير الدستورية للحكومة تتزايد. وفي منطقة الساحل، يواصل تنظيم داعش والجماعات المنتسبة له ولتنظيم القاعدة هجماته المميتة والسعي إلى توسيع نطاق النفوذ. وفي القرن الأفريقي، وفي إثيوبيا، وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومالي، والسودان، وليبيا، تغرق النزاعات التي طال أمدها والحالة الإنسانية المتردية السكان في حالة من اليأس. ويشكل العنف ضد المرأة - ولا سيما ضد المدافعين عن حقوق الإنسان - موضع خلاف. ونرى أيضا زيادة في المعلومات المضللة وخطاب الكراهية الذي كثيرا ما يستخدم كسلاح حرب.

ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، ومبادرة إسكات البنادق، يجب على الدول أن تطور القدرة على كشف ودرء النزاعات مع أول علامات. ومن المهم بنفس القدر معالجة أوجه قصور الحوكمة، بما في ذلك القيود المفروضة على حقوق الإنسان والحريات، التي تقوض الاستقرار والتنمية المستدامة.

وفيما يتعلق ببعثات السلام والأمن، عملت منظماتنا معا على وضع إطار الامتثال لعمليات الاتحاد الأفريقي لكفالة استيفائها للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والمعايير الإنسانية. وفي الوقت نفسه، يجب على مجلس الأمن أن يكفل تمويلا يمكن التنبؤ به لعمليات الاتحاد الأفريقي التي يأذن بها المجلس. وبناء على طلب المجلس، نقوم

وأعطي الكلمة الآن للسيد فقي محمد.

**السيد فقي محمد** (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أهني غابون على رئاستها لمجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وهذا مؤشر واضح على الدور الذي ظلت تضطلع به غابون دائما داخل أفريقيا وعلى المسرح العالمي. إن الموضوع الذي اختارته رئاستكم، سيدي الرئيس، يكمن في صميم مسألة تعزيز السلام والأمن والاستقرار، وهي ركائز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وكما نعلم جميعا، فإن قارتنا تترجح تحت وطأة الإرهاب وعدم الاستقرار وتغيير الحكومات بطرق غير دستورية وانعدام الأمن الغذائي وعدم الاستقرار والهشاشة بجميع أنواعها في المسائل الصحية والبيئية. وقد أدت الحرب في أوكرانيا، بعواقبها العالمية المدمرة، إلى تفاقم هذه التحديات بشكل كبير وزادت من مخاطر عدم الاستقرار والعنف والحرب في كل منطقة من المناطق الهشة في جميع أنحاء القارة.

إن شراكتنا الاستراتيجية مع الأمم المتحدة، المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ومن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي إلى البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، مؤطرة بسلسلة من النصوص وثيقة الصلة والمثالية تقنيا. ولذلك لم تعد المسألة مسألة آليات معيارية. بل إنها تقوم على أساس القرارات المتخذة على مستويين مختلفين - أولاً، القرارات التي تنتظر في التحولات العميقة التي حدثت في جميع مناحي التنمية الأفريقية، وثانياً، نزعة المحافظة التي حكمت العقيدة السارية في الأمم المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وأفريقيا الآن موطن لـ ١,٤ بليون نسمة، فضلا عن ٧٠ في المائة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتتصدر مسائل القارة الأفريقية المناقشات في الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن أفريقيا هي القارة الحقيقية الوحيدة المستبعدة من مزايا العضوية الدائمة في مجلس الأمن. لقد حققت أفريقيا مكاسب في الذكاء والموهبة والوعي والطموح. كم من بلايين الدولارات تنفق على بعثات الأمم المتحدة في أفريقيا؟ وما هي النتائج التي تم تحقيقها؟ إن أفريقيا تسعى إلى الحصول على

والحرب في أوكرانيا، من بين تحديات أخرى، عن أزمة غير مسبقة في تكاليف المعيشة. وعلى الرغم من التخفيف من حدتها جزئيا بفضل مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب يواجه ملايين الأشخاص ارتفاعا حادا في أسعار الغذاء والطاقة وأعباء ديون ساحقة وتضخما هائلا وعدم إمكانية الحصول على التمويل. وهذا أمر خطير لا سيما في القارة الأفريقية. وبدون إيجاد حل لأزمة توافر الأسمدة ربما لا يكون حصاد العام المقبل كافيا لتوفير الغذاء للعالم. وما برحنا نعمل بلا كلل لضمان وصول الأسمدة الروسية دون عوائق إلى السوق الدولية.

أكرر القول مرة أخرى بأن أكثر الفئات ضعفا هي الأكثر معاناة. ذلك أمر غير مقبول ولذلك دعوت قبل ثلاثة أسابيع إلى تحفيز أهداف التنمية المستدامة بقيادة مجموعة العشرين بتعزيز المساعدة الإنمائية بقدر أكبر. ويجب على المؤسسات المالية الدولية والمصارف المتعددة الأطراف أن تزيل الحواجز التي تحول دون حصول البلدان النامية على التمويل الذي تحتاجه. كما أننا بحاجة أيضا إلى آلية عالمية فعالة لتخفيف عبء الديون، لأن هناك حاجة ملحة إلى تفعيل هذه الآلية بالنسبة للكثير من البلدان الأفريقية. تعد التنمية المستدامة التي تسترشد بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ أفضل فرصة لنا لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وعدم السماح بتخلف أحد عن الركب.

قال نيلسون مانديلا ذات مرة: "إن السخط يشبه تجرع أحدهم للسم ثم يأمل بعد ذلك في أن يقتل أعداؤه". وقبل عشرين عاما قرر القادة الأفارقة التعلم من الماضي وألهموا العالم بإنشاء الاتحاد الأفريقي - بوصفه اتحادا قائما على التعاون والتضامن بين الشعوب الأفريقية ويطمح إلى أن يصبح جهة فاعلة مهمة في الساحة الدولية. وأشيد بتفاني الاتحاد الأفريقي ومثابرة جميع الذين يعملون كل يوم لأجل بناء قارة متكاملة سلمية ومزدهرة. وأدعو جميع القادة - في مجلس الأمن وفي القارة الأفريقية وخارجها - إلى ألا يدخروا جهدا في دعم الاتحاد الأفريقي لتحقيق تلك الأهداف.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على إحاطته.

إجابة. ولا يمكن للمجلس أن يتجنب الإجابة على السؤال ويصم أذنيه عنه أو يرفض تقديم إجابة ترضي الضمير العالمي.

إن أفريقيا تسعى جاهدة إلى تقديم تضحيات من أجل ضرورتها وأهدافها المتعلقة بالسلام والأمن. ويجري حاليا إنشاء منظومة السلم والأمن الأفريقية - لا سيما صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي. بيد أن إنكار دور أفريقيا الحاسم والأساسي في مواجهة تحدياتها لا يزال واضحا بشكل جلي. وما نحتاجه هو شيء أكثر من مجرد بيانات احتقالية. فلنضع إطارا زمنيا محددا لمناقشة دور أفريقيا في هذا المحفل للسلام العالمي الذي جمعنا اليوم واتخاذ قرار بشأنه. ولنكفل إنشاء البعثات الأفريقية وفقا للمبدأ الثابت المتمثل في أولوية ولاية إرساء السلام في أفريقيا وصونه. ولنكفل أن تصبح جميع الصناديق والهياكل المالية لمنع الأوبئة ومكافحتها واقعا ملموسا. ولنتأكد من أن الجزء الموجه من التمويل والاستثمار في أفريقيا إلى المسائل المتصلة بالمناخ لن يظل صغيرا بعد الآن. ولنتأكد من أن العالم غير المحدود للعلوم والتكنولوجيات الجديدة مفتوح بسخاء لأفريقيا. ولنكفل أن نصف الكوكب لن يعاني بعد الآن عبء الوفرة بينما يقاسي النصف الآخر الجوع والحرمان.

أنا بطبيعتي متفائل. وأجرؤ على الاعتقاد بأنه قريبا سترفع أصوات الأصدقاء الحقيقيين لأفريقيا حتى نتمكن معا من التكاثر من أجل تحقيق نهضة حقيقية لتعددية الأطراف، التي أصبحت الآن منحازة وتعاني من ندوب عميقة وتم التقليل من شأنها وتشهد تراجعاً خطيراً. وليردد المجلس هذه الدعوة من أعماق أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر معالي السيد فقي محمد على إحاطته. أدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية غابون. أود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الشاملة بشأن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في صون السلم والأمن الدوليين.

يتيح التقرير السنوي للأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عن قضايا السلام والأمن في أفريقيا (S/2022/643) فرصة ممتازة لتقييم مثل هذا التعاون وإعادة تأكيد التزامنا بدور قيادي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التصدي للآزمات والنزاعات الدولية.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بند دائم في جدول أعمال مجلس الأمن نظرا لأهميته بالنسبة لفعالية جدول أعمال السلم والأمن الدوليين ولأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل تعزيز التكامل والتبعية الضروريين الناشئين من الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

إن تلك الشراكة هامة لمجلس الأمن لأن أفريقيا تشغل أكثر من نصف جدول أعمال المجلس. وكما نعلم جميعا، فإن ما يقرب من ٥٠ في المائة من المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس و ٧٠ في المائة من المسائل المدرجة تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة تتعلق بأفريقيا.

لقد استمر توسع نطاق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي منذ التوقيع على الإطار المشترك لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن في عام ٢٠١٧ تلاه إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي

وإذا اختار مجلس الأمن ذلك الطريق، فإنه سيجد القارة بأسرها محتشدة حوله. وإذا لم يفعل ذلك، فقد تتأثر مصداقيته بشكل لا رجعة فيه. وترفض أفريقيا قبول احتمال التقاعس. وأعلم أن صديقي أنطونيو غوتيريش، الذي يحمل أفريقيا في قلبه، لن يدخر جهدا لضمان الاستماع إلى أفريقيا واحترامها وإشراكها ووضعها في صميم العمليات العالمية للسلام والأمن والتنمية والتحويلات الشاملة والديمقراطية. ومن المؤكد أنني مسرور بما قمنا به وما نقوم به معا، ولكن هذا ليس سببا لتجاهل أوجه القصور. وما زلنا بحاجة إلى تعميق شراكتنا بين وكالاتنا المتخصصة ومبعوثينا الخاصين وخاصة مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن. إن أعمال السلام في أفريقيا معقدة جدا بحيث لا يمكن ألا توسع قنوات إيجاد حلول لنا جميعا فيما يتعلق بالمساواة والتضامن والشمول والمشاركة.

وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونهب الموارد الطبيعية والتنافس الجيوسياسي والانقسامات القائمة على الهوية، يجب علينا تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بزيادة التفاعل وتنسيق المبادرات بطريقة أكثر فعالية.

إن أفريقيا تطمح الآن أكثر من أي وقت مضى إلى تأكيد نهجها وحلولها للأزمات والنزاعات العديدة المنتشرة في القارة وتقلل من أفق تطلعات الشعوب الأفريقية إلى الأمن والكرامة. فيما يتعلق بالدعوة إلى إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية فإن الاتحاد الأفريقي وجميع الدول الأعضاء فيه طرف فاعل تماما في تولي زمام مصير شعوبنا وتحمل مسؤولياتنا كاملة. لكننا ندرك، بطبيعة الحال، أن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن.

ولا يمكن لأفريقيا أن ترضى بأن تكون مجرد موضوع للقوة بالنظر إلى النزاعات والأزمات المسلحة التي تدمر وتزعزع استقرار العديد من مناطقها، خاصة منطقة الساحل والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى ووسط أفريقيا. كما لا يمكن يمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي بينما تواصل جحافل المرتزقة والجماعات الإرهابية والمسلحة تدمير ركائز دولها ونهب مواردها وزيادة محنة شعوبها بواسطة العنف.

ولا تزال أفريقيا ملتزمة أكثر من أي وقت مضى بإيجاد حلول لمشاكلها. وتعدّ إعادة نشر القوات الأفريقية ونشر بعثات حفظ السلام تحت رعاية الاتحاد الأفريقي أو الجماعات الاقتصادية الإقليمية في بعض مساح العمليات نتيجة لذلك التصميم الثابت على تحمل المسؤولية عن صون السلام والأمن.

إن إرادة الاتحاد الأفريقي وجهوده يستحقان الدعم. ويجب أن يتناسب الدعم المطلوب مع التحديات والمخاطر استنادا إلى المسؤولية الرئيسية للأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين.

ومن المهم أيضا إعادة بناء بعثات السلام بولايات تنفيذية أقوى مع توفير تمويل كاف لها ويمكن التنبؤ به في معظم مناطق الأزمات المتكررة التي يجب فيها إحلال السلام. ومن المهم أيضا توفير الدعم

والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٨. ويشمل ذلك الآن مجموعة كبيرة من المسائل، لا سيما منع نشوب النزاعات والإنذار المبكر والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام ونزع السلاح ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف ومكافحة القرصنة البحرية وحماية حقوق الإنسان وتنسيق المساعدة الإنسانية، بما في ذلك تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وتؤدي الاجتماعات الدورية بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي دورا رائدا في وضع استراتيجيات منسقة. إن الترابط بين جداول الأعمال والبرامج يبين تشابها في التركيز فضلا عن الاستعداد الواضح للعمل معا للتصدي للتحديات الرئيسية التي تواجهها القارة وتلبية تطلعات شعوب العالم وأفريقيا على وجه الخصوص.

في هذا السياق دعمت الأمم المتحدة مبادرة إسكات البنادق في أفريقيا التي اتخذها رؤساء الدول الأفريقية و خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠، خاصة بتقديم المساعدة التقنية في مجالي الوساطة ونزع السلاح والمساعدة على إنشاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية والاستثمار في أنشطة تمكين الشباب بما في ذلك التدريب في مجال السلام.

بالإضافة إلى ذلك، فإن عمليات حفظ السلام المختلطة مثل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور التي انتهت في عام ٢٠٢٠ أو بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بقيادة الاتحاد الأفريقي وبدعم من الأمم المتحدة التي أصبحت بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال من الأمثلة البارزة على قيمة دينامية تلك الشراكة.

ولكن بوسعنا أن نذهب إلى أبعد من ذلك بكثير، ويجب علينا أن نفعله دون إبطاء نظرا لما يتطلبه حجم التهديدات والتحديات. وبالنظر إلى الطابع المتغير للإرهاب في أفريقيا وقدرة الجماعات المسلحة على الصمود بالإضافة إلى الأزمات المتكررة التي يعمقها تغير المناخ

أعطي الكلمة لسعادة السيدة ليندا توماس - غرينفيلد، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة وعضو حكومة الرئيس بايدن.

**السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم لهذا الحدث الرفيع المستوى. والشكر موصول للأمين العام غوتيريش على انضمامه إلينا اليوم وأرحب بمشاركة الرئيس فقي محمد في هذه الجلسة.

إذ نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء الاتحاد الأفريقي، فإن هذه لحظة مثالية لتسليط الضوء على الشراكة القوية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. كما أنها فرصة للبحث عن سبل للبناء على التقدم الذي أحرزناه. وتشاطر الولايات المتحدة الأمين العام اعتقاده بأن عملنا الجماعي في مجالات منع نشوب النزاعات والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام أمر حيوي تماما. وكجزء من مناقشة اليوم، يجب أن نقر بمجموعة العوامل التي تسهم في تزايد انعدام الأمن، بما في ذلك أكبر أزمة أمن غذائي عالمية منذ عقود والآثار الضارة لتغير المناخ وواحدة من أسوأ موجات الجفاف في تاريخ القرن الأفريقي. ويجب ألا نتشينا تلك التحديات عن العمل، بل يجب أن تعزز التزامنا بالعمل معا والتصدي لها بشكل مباشر.

وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن الذي يهدف إلى تعبئة الجهود التعاونية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بدءا من المؤشرات الأولى لاحتمال نشوب نزاعات، وهو أمر بالغ الأهمية لمنع نشوب النزاعات وإعادة الإعمار بعد انتهائها. فتحقيق السلام في أفريقيا لا يمكن أن ينتظر. ونشيد بالقيادة الأفريقية في جهودها الرامية إلى حل الأزمات والنزاعات في إثيوبيا ومنطقة البحيرات الكبرى والسودان ومنطقة الساحل وموزامبيق والصومال ونعرب عن تقديرنا للأمم المتحدة التي تقدم دعما الكامل لتلك الجهود. كما نشعر بالتقاول إزاء تنامي الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في معالجة أزمة الأطفال والنزاعات المسلحة في أفريقيا. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا فعلا للنهوض بذلك العمل، وهو ما يعني أيضا تعزيز حماية

اللوجستي اللازم للآليات التي أنشأتها البلدان الأفريقية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لتعزيز إمكانية تشغيلها. في ذلك الصدد يمكن لآلية الإنذار المبكر التابعة لمنطقة وسط أفريقيا أن تكون أداة قيمة في منع الأزمات في تلك المنطقة دون الإقليمية.

وبطبيعة الحال لا يمكن تحقيق السلام والأمن في أفريقيا بدون مشاركة الأفارقة. تحقيقا لتلك الغاية، نرحب بتعيين الأمين العام السيد عبد الله باتيلي ممثلا خاصا جديدا له في ليبيا. ونعرب عن امتناننا لحساسيته إزاء الوضع في البلدان الأفريقية.

وإلى جانب تعزيز أوجه التآزر بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، تظل ضرورة أن تشغل أفريقيا مكانها اللائق في مجلس الأمن إحدى الأدوات الرئيسية التي ستجعل تلك الشراكة أكثر شمولا واتساقا مع الحقائق العالمية الراهنة. ومن الواضح أن الدعوة العاجلة إلى جعل المجلس أكثر تمثيلا للديناميات الجيوسياسية الحالية قد وصلت إلى لحظة فارقة، حيث أدرك الكثيرون أن الوقت حان لترجمة الأقوال إلى أفعال. فمن غير المقبول أن نرى أفريقيا في قاعة المجلس دون أن تكون ممثلة بشكل كامل حول الطاولة على أساس دائم على الرغم من مطالبتها المشروعة بتخصيص مقعد لها، على النحو المعرب عنه في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت. وكما ذكر الرئيس بونغو أونديمبا بوضوح في خطابه الأخير أمام الجمعية العامة (انظر A/77/PV.6)، فإن أفريقيا قد طال انتظارها لكي تتولى مسؤولياتها ولن تنتظر بعد الآن.

في الختام، أود أن أشدد على الحاجة الملحة إلى زيادة تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنحها زخما جديدا بغية كفاءة قدرتها على الوفاء بالالتزامات والمسؤوليات التي يتعين الاضطلاع بها فيما يتعلق بالسلام والأمن. ويشكل هذا الهدف جزءا أصيلا من البيان الرئاسي المقدم إلى المجلس للنظر فيه، والذي ألتمس دعم جميع الأعضاء له.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

المنطقة ونتطلع إلى التقييم الاستراتيجي المشترك الجاري لاستعراض تحديات الأمن والحكم والتنمية في منطقة الساحل. ولكن دعونا لا نركز على تبسيط الأمور. فالتحديات التي نواجهها في تلك المنطقة خطيرة. ويساورنا قلق عميق على وجه الخصوص إزاء انتشار التطرف العنيف في جميع أنحاء منطقة الساحل وفي أجزاء من ساحل غرب أفريقيا. وقد أزهقت الجماعات الإرهابية حياة آلاف الأشخاص وشردت الملايين. وإذا أردنا أن نتصدى لتلك التحديات معا - وعلينا أن نفعل ذلك - فأعتقد أننا بحاجة إلى خيارات تمويل مستدامة يمكن التنبؤ بها لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. وسيوفر ذلك للاتحاد الأفريقي المرونة التي يحتاجها للتصدي لتلك التهديدات المتطورة، ونحن ملتزمون بتحقيق ذلك.

وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه يجب تطوير مؤسساتنا لتجسد عالم اليوم. وعلى نحو ما ذكر الرئيس بايدن خلال مناقشة الجمعية العامة في الشهر الماضي (انظر A/77/PV.6)، تؤيد الولايات المتحدة زيادة العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن. ويشمل ذلك، لأول مرة على الإطلاق، تخصيص مقاعد دائمة لبلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتحقيقاً لتلك الغاية، نتطلع إلى التوصل لتوافق في الآراء حول مقترحات الإصلاح بهدف جعل مجلس الأمن أكثر فعالية وتمثيلاً ومصداقية.

وخلال رحلتي الأخيرة إلى أفريقيا، أوضحت أن السلام في أفريقيا يجب أن ينبع من القادة الأفارقة ومن الشعوب الأفريقية نفسها. ومهمتنا هنا في الأمم المتحدة هي أن نعمل كشركاء وحلفاء. ويجب أن نواصل ذلك التعاون الوثيق للنهوض بالسلام والأمن على مدى السنوات العشرين المقبلة وما بعدها.

**السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلت بالإنكليزية):**  
أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر قيادة غابون على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت في هذه اللحظة الهامة. كما أود أن أشكر الأمين العام غوتيريش ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد فقي محمد، على التزامهما بإقامة علاقة قوية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

الأطفال المتضررين من النزاعات، وهي مسألة ما فتى الاتحاد الأفريقي يتحمل المسؤولية عنها.

واليوم، يجدر بنا أن ننوه أيضاً بالجهود التعاونية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي وحكومة الصومال الاتحادية. فقد أدت تلك الجهود المشتركة إلى إنشاء بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال في نيسان/أبريل. وحددنا معا أهدافاً طموحة لإعادة تشكيل بعثة حفظ السلام في الصومال وانتقالها ويجب أن نضع جهودنا لتحقيق تلك الأهداف. وخلاصة القول هي أنه في ظل أنشطة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وعمليات السلام الإقليمية في بعض من أجزاء أفريقيا الأكثر هشاشة، فإن لدينا مصلحة مشتركة في مواصلة مبادتنا وسياساتنا وتوجيهاتها. وهذه هي بالضبط الطريقة التي يمكننا بها أن نجعل تلك الجهود فعالة قدر الإمكان.

ويعني ذلك أيضاً حماية حقوق الإنسان وإعلانها في كل مبادرة وبعثة للاتحاد الأفريقي في جميع أنحاء القارة. ونشيد بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي في وضع أطره الخاصة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام (S/2022/643)، ونشجع الاتحاد الأفريقي على مواصلة تنفيذ أطر الامتثال لعمليات دعم السلام في مجالات رئيسية مثل القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان والسلوك والانضباط، بما في ذلك التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسين. والجهود الرامية إلى تعزيز التدريب والرصد والإبلاغ والمساءلة أساسية لذلك العمل. ولا يزال تنفيذ تلك الأطر، فضلاً عن آليات الإشراف الأخرى المبينة في القرارين ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، اعتباراً رئيسياً لأي مناقشات بشأن استخدام الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة. ويشمل ذلك أي إجراءات تتخذها المنظمات الإقليمية بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

كما تقدر الولايات المتحدة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لدعم

والجهات الفاعلة دون الإقليمية للمساعدة في تيسير التوصل إلى اتفاق سلام شامل من أجل نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها على نحو مستدام. وفي الصومال، يسرت المشاركة المستمرة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، إلى جانب حكومة الصومال وغيرها، الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال. وهذه ليست سوى أمثلة قليلة من عمل المجلس يمكن الاستناد إليها عند النظر في تعزيز التعاون.

ولدى المنظمات الإقليمية أيضا الكثير لتتعلمه من بعضها البعض، لا سيما عندما تكون هناك مجالات واضحة للتداخل والأولويات المشتركة. ولهذا السبب، توصل الإمارات العربية المتحدة، بوصفها عضوا في جامعة الدول العربية، الدعوة إلى تعزيز التعاون والتنسيق الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية.

ثانيا، على غرار ما يحدث في أي شراكة جيدة، ينبغي أن يستند التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى الثقة والاحترام المتبادل والاتصال المفتوح. فهياتنا وتهدف بشكل أساسي إلى دعم وتعزيز بعضها البعض. وبالنسبة للمجلس، يعني ذلك إبداء إيماننا، بالأفعال وليس بالأقوال فحسب، بحكمة وقدرات المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، بتأييد قيادتها، ولا سيما جهودها لحل النزاعات الأفريقية. وكما أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة في مجلس الأمن من قبل، فإن الشراكة البناءة تعني أيضا توفير الحيز والوقت والدعم للتدابير التي تستخدمها المنظمات الأفريقية من مجموعة أدواتها الدبلوماسية.

علاوة على ذلك، وكما يقر المجلس، هناك حاجة إلى تأمين موارد يمكن التنبؤ بها ومستدامة ومرنة للعمليات التي يقودها الاتحاد الأفريقي ويأذن بها مجلس الأمن - وهو موقف أعرب عنه بقوة زملائنا الأفارقة وتأييده الإمارات العربية المتحدة. ويجب على المجلس أن يسعى للتوصل إلى توافق في الآراء قريبا بشأن تلك المسألة الهامة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أن يقدموا إشارة واضحة تعبر عن الوحدة من خلال زيادة استخدام البعثات

إذ نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء الاتحاد الأفريقي، فقد حان الوقت لتقييم العلاقة الهامة التي تربط الاتحاد الأفريقي بالأمم المتحدة، فضلا عن أثرها على السلام والأمن في أفريقيا. وما من شك في أننا ينبغي أن نعمل معا بجدية أكبر لتحديد سبل تعزيز تلك الشراكة، لا سيما من خلال البناء على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن لعام ٢٠١٧ وعلى إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي سياق التعددية القطبية الناشئة، ينبغي الترحيب بالاتحاد الأفريقي، بل وبدور الأطراف المعنية الأفريقية، والاستفادة منها. وكلاهما مثالان فعالان على نجاعة تعددية الأطراف التي لا تزال تثبت أن الأشكال الجديدة من التعاون ممكنة بالفعل، وهي أكثر فعالية ودينامية وتأثيرا في الميدان. وعندما اجتمع المجلس في وقت سابق من هذا العام لمناقشة بناء القدرات في أفريقيا (انظر S/PV.9106)، استرعت الإمارات العربية المتحدة الانتباه إلى أن التحديات الأفريقية في عالم اليوم المترابط والسريع التطور لها أسباب وآثار تتجاوز حدود القارة. وشددنا أيضا على أن الحلول الأفريقية، وليس التحديات فحسب، لها أبعاد عالمية مماثلة. وتلك الرسائل الرئيسية تستحق التكرار اليوم. وببساطة، كلنا معنيون بهذا الأمر. وفي ضوء ذلك، أود أن أتشاطر ثلاثة عناصر لزيادة تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

أولا، هناك حاجة واضحة إلى التفكير في الشكل الذي يمكن أن يبدو عليه التعاون الناجح بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بما يجسد على نحو حقيقي الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وبالنظر إلى الأمثلة الأخيرة، فإن المبادرات التي تعاونت فيها المنطمتان تعاوننا وثيقا كان لها أثر مباشر على التغيير في الميدان. فقد حققت الآلية الثلاثية في السودان الميزة النسبية للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، إلى جانب منظمات الأمم المتحدة، في تيسير المحادثات بين الأطراف المعنية السودانية. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، استخدمت الأمم المتحدة وحدة دعم الوساطة لديها للعمل مع الاتحاد الأفريقي

أولاً، أود أن أشيد بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي، بفضل جهود الدول الأعضاء فيه، ولكن أيضاً من خلال شراكته مع الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية أخرى، ولا سيما الاتحاد الأوروبي. وقد أكد مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي المعقود يومي ١٧ و ١٨ شباط/فبراير من جديد رغبتنا المشتركة في تجديد الشراكة. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر بأن الاتحاد الأوروبي لا يزال أكبر مساهم في ميزانية الاتحاد الأفريقي.

لقد أصبح الاتحاد الأفريقي الجهة الفاعلة المرجعية في منع نشوب النزاعات في القارة وحلها. وقد جسد مبدأ عدم اللامبالاة، كما رأينا في مؤتمر القمة الاستثنائي المعقود في مالابو في أيار/مايو، الذي أكد معارضة رؤساء دول القارة للتغييرات غير الدستورية للحكومات وحشد دعم الاتحاد الأفريقي لجهود الوساطة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ويتبادر إلى الذهن أيضاً دور الاتحاد الأفريقي في حل النزاع في شمال إثيوبيا وفي التغلب على الأزمة السياسية في السودان.

ورسالتني الثانية هي دعوة إلى العمل. وفي ذلك الصدد، أود أن أرحب بمبادرة الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن منطقة الساحل. وتتمنى فرنسا كل النجاح للفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل، بقيادة الرئيس إيسوفو، وتأمل أن يؤدي عمله إلى مقترحات ملموسة وطموحة.

وخارج منطقة الساحل، نكرر دعوتنا إلى تعبئة موارد دائمة ومستدامة لدعم عمليات السلام الأفريقية، بما في ذلك من خلال المساهمات الإلزامية للأمم المتحدة. وينبغي استئناف المفاوضات التي بدأت بين المجلس والاتحاد الأفريقي بأسرع ما يمكن. ويجب علينا أيضاً أن نعمل على إصلاح مجلس الأمن حتى تكون أفريقيا ممثلة تمثيلاً أفضل، بما في ذلك بين الأعضاء الدائمين. وتؤيد فرنسا ذلك، ونود أن نبدأ مناقشات تستند إلى النصوص بأسرع ما يمكن، أي في الدورة المقبلة للمفاوضات الحكومية الدولية. وندعو جميع الذين يرغبون بإخلاص في رؤية إصلاح المجلس، كما نفعل نحن، إلى تأييد مبدأ المفاوضات القائمة على النصوص.

المشتركة والإحاطات والتقارير والإعلانات لإظهار التقدم المحرز نحو التوصل إلى فهم مشترك للمساءلة الحاسمة واتباع نهج مشترك لمعالجتها.

ثالثاً، ينبغي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن يسعيا إلى إظهار وحدة الهدف في مكافحة أشد التحديات إلحاحاً في أفريقيا والعالم، ولا سيما التهديدات المتزايدة الناجمة عن الإرهاب وتغير المناخ، على النحو الذي أبرزه الأمين العام. وكما سمع المجلس، بما في ذلك في الاجتماع بصيغة آريا بشأن الأنشطة عبر الوطنية للجماعات الإرهابية، الذي نظّمته كينيا والإمارات العربية المتحدة في آب/أغسطس، لا تزال عدة أصوات بارزة من أفريقيا والشرق الأوسط تحذر المجلس من ذلك التهديد. والصورة التي يرسمونها تجسد حلقة مفرغة، حيث يستغل الإرهابيون مواطني الضعف القائمة في هيكلنا لمكافحة الإرهاب، مما يزيد من تفاقم الحالة الإنسانية في الميدان بالنسبة لأشد الناس ضعفاً في الميدان. وفيما يتعلق بالتصدي للتحديات المتصلة بتغير المناخ، يجب مواصلة الدعم الخارجي مع الأولويات القارية وعلى نطاق يتناسب مع مستوى الإلحاح المطلوب ممن يعيشون في أوضاع معرضة للتأثر بالمناخ في جميع أنحاء القارة. وننتقل إلى سماع المزيد عن المنظورات الأفريقية في الاجتماع المعني بالمناخ والأمن في أفريقيا غداً.

وكما أقر بذلك آخرون، هناك حيز لتعزيز شراكتنا، وسيستفيد المجلس بالفعل من تمثيل أفريقي أقوى في المجلس. والالتزام المتجدد بشأن ذلك الموضوع تطور جدير بالترحيب، ونأمل أن يؤدي إلى نتائج ملموسة.

وفي الختام، تتطلب الجهود الإقليمية دعماً دولياً، مما يعني الاستماع بصورة متأنية إلى الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات دون الإقليمية وإشراكها ودعمها. وي دور المجلس هو تشجيع أوجه التآزر تلك من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة في السلام والأمن والاستقرار.

**السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** أشكر غابون على تنظيم هذه المناقشة، وأشكر الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على إحاطتهما. وفي هذه الذكرى السنوية العشرين لإنشاء الاتحاد الأفريقي، سأركز على نقطتين.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر رئاسة غابون على إدراج هذه المناقشة في جدول الأعمال في وقت تواجه فيه أفريقيا العديد من التحديات والأزمات الشاملة، بما في ذلك التغييرات الحكومية غير الدستورية، والإرهابيين والجماعات المسلحة المزدهرة، ووجود المجموعات العسكرية الخاصة، وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، والآثار الضارة لتغير المناخ. وتلك المسائل تؤثر علينا جميعا، وبالتالي تتطلب منا جميعا استجابة فعالة.

كذلك أشكر الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على مشاركتها المستمرة في تعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ونشارك الأعضاء الآخرين الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء الاتحاد الأفريقي. ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعول على الإسهام الأساسي للمنظمات الإقليمية، لأنها في أفضل وضع للكشف عن إشارات الإنذار المبكر، ونشر أدوات وقائية قبل تصاعد التوترات.

تعتقد ألبانيا أنه يجدر بالأمم المتحدة أن تعمل كركيزة وحافز للجهود المشتركة، مع تشجيع المزيد من التعاون والتنسيق بين جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الوكالات المتخصصة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات الوطنية، وممثلو المجتمع المدني.

ونحضر على تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وفي هذا السياق، نحتاج إلى الحفاظ على الزخم. ويشكل الاجتماع الاستشاري السنوي المشترك السادس عشر بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي فرصة فريدة لتعزيز شراكتنا القوية، سواء على مستوى المقر أو على أرض الواقع.

وفيما يتعلق بالحالة على أرض الواقع، تشيد ألبانيا باستعداد الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتعزيز النموذج الديمقراطي للحكم في غرب أفريقيا. وترحب ألبانيا بدعوة الأمين العام والاتحاد الأفريقي إلى إنشاء فريق مستقل رفيع المستوى معني بالأمن والإدارة الحكومية والتنمية في منطقة الساحل. ونتطلع إلى توصياتهما.

والى جانب المسائل الرئيسية المتعلقة بالحوكمة، ومشاركة النساء والشباب، والتعليم، والتنمية، ومكافحة تغير المناخ، أود أيضا أن أركز على التحديات الجديدة التي نواجهها.

أولا، يجب أن نتصدى للدعاية والمعلومات المغلوطة. فمن السهل إنشاء مصانع الدعاية "مصانع الترولات" التي تنشر سيول الكراهية. وهذا تهديد للمجتمعات الأفريقية والدول والمواطنين ولبعثات حفظ السلام المنتشرة هناك. لقد خصصنا ما يقرب من مليون دولار في عام ٢٠٢٢ لمكافحة المعلومات المضللة وتعزيز الاتصال الاستراتيجي لعمليات السلام. وستواصل فرنسا العمل جنبا إلى جنب مع الدول والمجتمع المدني لتعزيز الوصول إلى المعلومات الحرة والموثوقة من وجهات نظر متعددة.

ثانيا، يجب أن نعالج انعدام الأمن الغذائي العالمي وسوء التغذية، اللذين تقامتا بسبب العدوان الروسي على أوكرانيا. وتهدف المبادرة الأوروبية لمهمة تعزيز القدرة على الصمود في مجالي الغذاء والزراعة إلى تزويد البلدان الضعيفة باستجابة ملموسة وداعمة. وندعو جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة من القطاعين العام والخاص إلى الانضمام إلى تلك المبادرة، التي تشكل جزءا من جهود الأمين العام ويتم تنسيقها مع المبادرات الدولية الأخرى. وفي الوقت الحالي، أصبحت معالجة النقص في الأسمدة أمرا ملحا. وبغية التوصل إلى حلول ملموسة لتلك الأزمة، شرعت فرنسا، بالتعاون مع شركائها، في عملية إنقاذ الحصاد في الجمعية العامة.

ثالثا، يجب أن نتصدى لتحدي الارتزاق. إن مجموعة فاغر لا تدعم الدول. وبدلا من ذلك، يحتفظ المرتزقة بشخص أو عشيرة في السلطة مقابل السيطرة على الموارد الطبيعية. ويقترن وجودهم بتراجع منهجي عن الديمقراطية، وإضعاف سيادة الدولة المضيفة، وإغلاق المجال العام، وارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

لا يمكننا أن نقبل ذلك. وتتابع فرنسا باهتمام عمل الاتحاد الأفريقي بشأن تنقيح اتفاقية القضاء على الارتزاق في أفريقيا لعام ١٩٧٧.

يواجه القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي العالم، حتى لو كان يركز في المقام الأول على التحديات والفرص والالتزامات داخل أفريقيا. وفي الأشهر والسنوات المقبلة، سوف يقتضي الأمر صياغة أبعادها الخارجية في إطار برنامج للمشاركة يستجيب للمخاطر العميقة والمتزايدة التي تهدد أفريقيا جراء النظام الأمني المحطم في أوروبا.

وفي ذلك الصدد، نشيد بجهود رئيس الاتحاد الأفريقي والمفوض كاهير لتشجيع الحوار والاستجابة الإنسانية في سياق الحرب في أوكرانيا. وتبين جهودهما مسؤوليات أفريقيا وروابطها العالمية، وتساعد أيضا البلدان الأفريقية في هذه اللحظة التي تمس فيها الحاجة إلى ذلك. ونحثهما على مواصلة جهودهما للتواصل والاستمرار في القيام بذلك مع تأييدهما القوي للمبادئ التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

بينما نركز بحق على أوكرانيا، ربما حان الوقت لمزيد من التعاون فيما يتعلق بهائتي التي تواجه أيضا أزمة عميقة. وهائتي جزء من المنطقة السادسة للاتحاد الأفريقي، وثمة مجال أمام الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لكي يعمل، جنبا إلى جنب، واستجابة لشعب هايتي، لكي يستكشفا الكيفية التي يمكننا بها أن نفعل المزيد معا من أجل مساعدة هذا الشعب.

إن جزءا كبيرا من استقرار النظام الأمني العالمي يتطلب الإصلاح. ومن الواضح الآن أن الهيكل الحالي لمجلس الأمن ليس فعّالا في مجال صون السلم والأمن الدوليين. ويمكننا أن نواصل بذل كل جهد ممكن لجعل التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أكثر فعالية، ولكننا لن نحقق نتائج حقيقية ومستدامة إلا عندما يصبح المجلس أكثر توازنا بالعضوية الأفريقية الدائمة. وأرحب بالانفتاح على الإصلاح الذي أعربت عنه الوفود صباح اليوم. فلننتقل الآن إلى الأعمال الملموسة التي ستحقق التغيير.

قبل الوصول إلى تلك اللحظة الحاسمة الجديرة بالترحيب، يمكننا أن نفعل المزيد لجعل المجلس شاملا ومستجيبا لأفريقيا من خلال إصلاح أساليب عمله. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تتغير

بالإضافة إلى ذلك، نؤيد جهود الاتحاد الأفريقي من أجل التصدي للعواقب المدمرة للصراع في شمال إثيوبيا. وقد أحرز تقدم في معالجة المسائل الإنسانية؛ ومع ذلك، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله لجلب الأطراف المتصارعة إلى طاولة المفاوضات من أجل المشاركة في محادثات السلام.

وفي السنوات الأخيرة، أدت الكوارث الطبيعية إلى تفاقم التحديات التي تواجه قارة هشة بالفعل. إن الكوارث الطبيعية تستنزف موارد أفريقيا من الطاقة والغذاء والأمن. وفي هذا السياق، تدعو ألبانيا إلى تجديد الالتزام بمعالجة مسألة انعدام الأمن الغذائي المتزايد.

كذلك نتقاسم القلق بشأن التأثير الخطير الذي يمكن أن تحدثه المعلومات المضللة، والتطرف، والأخبار المزيفة، وخطاب الكراهية في سياقات الأزمات، بما في ذلك من خلال استخدام تقنيات الإنترنت الرقمية الجديدة وفي وسائل التواصل الاجتماعي. وللتصدي لجميع تلك التحديات المثيرة للقلق، يقتضي الأمر الآن أكثر من أي وقت مضى اتباع نهج كلي ومستدام.

في الختام، نرى أنه يجب على جميع الجهات الفاعلة المعنية أن تستمر في إيجاد سبل عملية للتعاون بفعالية في تجديد السياسات والبرامج القائمة وزيادة تركيزها على معالجة الأسباب الجذرية للصراعات والأزمات.

**السيد كيماني (كينيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، سعادة السيد موسى فكي محمد، على إحاطتهما.

ونقدر جهود الأمين العام من أجل تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. إن تعاوننا يحدث في سياق أزمة عالمية خطيرة في أوروبا تلحق ضررا جسيما بالأمن الغذائي لأفريقيا، ونتيجة ذلك تلحق ضررا باستقرارها السياسي. وحتى بينما نحتمل بالتعاون المتزايد بين هاتين المنظمين على مر السنوات القليلة الماضية، يجب أن نولي اهتماما أكبر للطرق التي يمكن بها لذلك الإطار أن يكون إضافة للسلم والأمن الدوليين.

الجزء الشرقي من البلد. من الأهمية بمكان أن يدعم الشركاء الدوليون هذه الجهود، بما في ذلك من خلال توفير الموارد اللازمة فضلا عن القدرات التقنية واللوجستية.

أخيرا، نوصي بأن تُدرك شراكتنا الطابع العابر للحدود والأبعاد الجيوسياسية للأزمات والنزاعات. في بعض الحالات، تعاني البلدان الأفريقية من تعدد جهات فاعلة ومصالح من خارج المنطقة تعمل بشكل متزايد على تعقيد جهود السلام بل وتقادم من انعدام الأمن. ينبغي التشاور مع جيران المنطقة وبلدانها لكفالة احتواء هذه النزاعات، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالمتطرفين والمنظمات الإرهابية. يحتاج مجلس الأمن أيضا إلى أن يتحلّى بالجرأة الكافية لمعالجة تضارب المصالح الخارجية حتى لا تعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق سلام مستدام في أفريقيا.

في الختام، أؤكد من جديد التزام كينيا بجميع الجهود الرامية إلى بناء تعاون أكثر طموحا بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية سعيا إلى تحقيق السلام والأمن والازدهار لأفريقيا وشعوبها.

**السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية):** أود أن أشكر غابون على مبادرتها بعقد جلسة اليوم المهمة وأن أرحب بوزير الخارجية السيد أدامو في رئاستها. أشكر الأمين العام غوتيريش والرئيس فقي محمد. في السنوات الأخيرة، ما فتئ الاتحاد الأفريقي يقود تنمية أفريقيا وإنعاشها، وصون السلام والاستقرار في القارة، ويدافع بقوة عن تعددية الأطراف في إظهار للقوة والحكمة الأفريقيتين. ما فتئ التعاون الاستراتيجي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يزداد عمقا ليصبح واحدا من أكثر الشراكات دينامية وفعالية في العالم. خلال المناقشة العامة هذا العام في الجمعية العامة، سمعنا كل زعيم أفريقي يدعو إلى استمرار وتعميق التضامن والتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل التصدي بشكل جماعي للتحديات العالمية التي نواجهها. وترحب الصين بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز السلام والتنمية في أفريقيا على نحو أفضل، وتؤيد زيادة هذا التعاون.

الملكية المشتركة استجابة للمسؤولية والمعرفة والملكية الأفريقية؛ ومن شأن ذلك أن يضفي مزيدا من الروح على الصلة بين الفصل الثامن والاتحاد الأفريقي.

إننا نجري مناقشتنا عشية الحلقة الدراسية المشتركة غير الرسمية السابعة والاجتماع الاستشاري السنوي المشترك السادس عشر بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وتتيح لنا هذه المناقشة فرصة عظيمة للمضي قدما في تحقيق شراكة استراتيجية تركز على التنفيذ الحقيقي للسلام والأمن والتنمية في أفريقيا.

نتع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن، بما في ذلك في أفريقيا. وتستحق الأزمات في أفريقيا نفس الاهتمام والأولوية التي تحظى بها الأوضاع في أجزاء أخرى من العالم. ومن غير المعقول، على سبيل المثال، أن نتوسل دائما بعثات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي للحصول على تمويل كاف ويمكن التنبؤ به ومستدام. ومع ذلك، فإن تلك العمليات يضطلع بها الاتحاد أساسا بالنيابة عن المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وينبغي لمجلس الأمن أن يبسر هذه البعثات على نحو ملائم ومستدام من خلال الاشتراكات المقررة لضمان بقائها مناسبة للغرض.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يعيد النظر في كيفية اضطراره بحفظ السلام في أفريقيا. ونقترح تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي بحيث يساهم المزيد من البلدان الأفريقية بقوات لكي تصبح هذه المهمة ملكية أفريقية، بما أن لدى تلك البلدان فهما أفضل لبيئات العمل.

ندعو أيضا مجلس الأمن والأمم المتحدة، بصفة عامة، إلى زيادة الجهود الرامية إلى وضع المنظمات الأفريقية دون الإقليمية في صميم جهودها من أجل إحلال السلام. إذ أن لها مصلحة كبيرة في تحقيق السلام والاستقرار في مناطقها، وقد قامت في الماضي بتدخلات حاسمة وحسنة التوقيت. من الأمثلة الجيدة على ذلك الجهود الحالية التي تقودها جماعة شرق أفريقيا، بناء على دعوة من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، سعيا إلى إيجاد حل سلمي للحالة الأمنية في

يشكل نقص التمويل عائقا رئيسيا أمام قدرة الاتحاد الأفريقي على العمل في عمليات السلام. وقد اقترح الأمين العام غوتيريش تمويل عمليات السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي من الميزانية العادية للأمم المتحدة أو الأنصبة المقررة لبعثات حفظ السلام، وهي فكرة نعتقد أنها تستحق أن ينظر فيها مجلس الأمن بجدية. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وبعثات حفظ السلام والمنسقين المقيمين أن يدعموا بناء القدرات الأفريقية وفقا لولاية كل منهم في محاولة لإيجاد التآزر.

ثالثا، ينبغي أن نزيد تعاوننا في تعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا. في نهاية المطاف، فإن التنمية هي ما يهم حقا. تعاني مناطق مثل منطقة الساحل والقرن الأفريقي والبحيرات الكبرى ووسط أفريقيا مع كل من المخاطر الأمنية والصعوبات الإنمائية. وبدون زيادة الاستثمار في التنمية، سيكون من الصعب كسر الحلقة المفرغة لعدم الاستقرار والفقر. خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة، اشتركت الصين والبلدان الأفريقية في استضافة اجتماع وزاري لمجموعة أصدقاء مبادرة التنمية العالمية، أعلنت فيه عن سبع مبادرات موجهة نحو تحقيق النتائج واقترحت إجراءات ملموسة في مجالات مثل الأمن الغذائي والطاقة النظيفة. تتماشى هذه المبادرات مع الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا وتتوافق إلى حد كبير مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. والصين مستعدة للعمل مع البلدان الأفريقية لكفالة النتائج الحسنة التوقيت لتلك المبادرات حتى تتمكن من توليد المزيد من الموارد وتهيئة ظروف أفضل للتنمية المستدامة للبلدان الأفريقية.

رابعا، ينبغي أن نزيد التعاون في تعزيز إصلاح الحوكمة الدولية. تقع أفريقيا عموما في الجزء الأوسط أو الأدنى من سلاسل الصناعة والإمداد الدولية. وأي انتشار للمخاطر العالمية يميل إلى إلحاق خسائر اقتصادية أكبر وأكثر خطورة بأفريقيا، ويمكن أن يعكس اتجاه المكاسب الإنمائية التي تحقها البلدان. ينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ تدابير منهجية لإعطاء أفريقيا رأيا أكبر في نظام الحوكمة الدولية، وأن تعكس كذلك احتياجات أفريقيا ومصالحها العامة من حيث وضع القواعد وتخصيص الموارد. وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة

أولا، ينبغي أن نزيد التعاون بشأن صون السلم والأمن في أفريقيا. إن مسائل التوترات التقليدية في أفريقيا تزداد توترا جنبا إلى جنب مع التحديات المتزايدة المتصلة بالأنشطة الإرهابية والاتجار بالأسلحة والأمن البحري والصحة العامة، مما يتطلب أن تعمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة معا لمعالجتها. ينبغي لبلدان المنطقة أن تضع مفهوما مشتركا وشاملا وتعاونيا ومستداما للأمن، وأن تعزز الأمن الوطني والإقليمي من خلال الحوار والتعاون. ينبغي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تواكب الديناميات المتطورة على أرض الواقع، وأن تتسق اختيار مواقع عمليات حفظ السلام، وأن تحقق الاستفادة القصوى من ولاياتها، وأن تستثمر الموارد والطاقة وفقا لاحتياجات البلدان المعنية وتوقعات السكان المحليين. تؤيد الصين تعيين المزيد من الأفارقة كممثلين خاصين للأمين العام بشأن القضايا الساخنة في أفريقيا. وينبغي للمجلس، من جانبه، أن يدعم وجود المزيد من الأعضاء الأفارقة الذين يتولون مهمة القيام على الصياغة بشأن القضايا الأفريقية.

ثانيا، ينبغي أن نعزز التعاون الرامي إلى تعزيز بناء القدرات في أفريقيا. إذا أردنا أن نحقق السلام والأمن على المدى الطويل في أفريقيا، فيجب أن نحدد النقاط التي يمكن فيها تحقيق إنجازات وأن نركز على زيادة الاستثمار باطراد. إن بناء القدرات عنصر رئيسي في تلك الجهود. فقد عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن بناء القدرات في أفريقيا في آب/أغسطس (انظر S/PV.9122) وأصدر بيانا رئاسيا (S/PRST/2022/6) يدعو إلى دعم البلدان الأفريقية في تعزيز بناء القدرات في مجالات الحكم وإنفاذ القانون والتنمية المستدامة وتدريب المواهب والتنمية. ينبغي لأعضاء المجلس والمجتمع الدولي عموما أن يعملوا معا لتنفيذ نتائج تلك الجلسة بهدف تقديم المزيد من المساعدة للموسسة لبناء قدرات أفريقيا. ووقعت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على إطار برنامج عشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، وينبغي للمنظمتين أن توصلا جعل بناء القدرات ركيزة للتعاون ودعم الاتحاد الأفريقي في تعزيز قدرته على الإنذار المبكر بالنزاعات ومنع نشوبها والوساطة والدبلوماسية الوقائية.

التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. كما تعزز جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، من بين هيئات أخرى، جهود الاتحاد الأفريقي في مجال الدبلوماسية الوقائية وجهوده للوساطة.

ويؤيد بلدي تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والذي يمكن أن يعود بالنفع المتبادل على المنظمين بطريقة مجدية. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى المسائل التالية لكي ينظر فيها مجلس الأمن. أولاً، ينبغي أن تكمل أنشطة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية بعضها بعضاً، مع عدم المساس بالولاية الأساسية لكل منها. وينبغي توجيه الجهود الجماعية نحو الدبلوماسية الإقليمية والوساطة والمصالحة وإصلاحات قطاع الأمن بغية ضمان السلام الدائم في القارة.

ثانياً، يجدر بالمجلس أن يولي اهتمامه على سبيل الأولوية للجماعات الإرهابية، شأنها شأن الجماعات المسلحة، في سياق استجابته للتصدي للتهديدات الأمنية التي تواجه أفريقيا اليوم. ففي منطقة الساحل وفي جميع أنحاء منطقة حوض بحيرة تشاد، وكذلك في الصومال وما وراءه، تواجه الدول الأفريقية تهديدات إرهابية مستمرة من الجماعات المنتسبة إلى تنظيمي القاعدة وداعش. وقوات الأمن الوطنية والإقليمية هي المستجيبون الرئيسيون في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب. بيد أن القيود المفروضة على القدرات والافتقار إلى الموارد المالية أصحبا عقبتين رئيسيتين أمام مكافحة الإرهاب. وتحتاج مبادرات مثل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في موزمبيق والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات إلى مزيد من التشجيع من المجتمع الدولي.

ثالثاً، يتعين على مجلس الأمن العمل مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لتعزيز آليات تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والمأذون بها مجلس الأمن. ونؤيد دعوة الأمين

النمو والمؤسسات المالية الدولية، أن يفي بمسؤولياته فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية ونقل التكنولوجيا، وأن يعمل على كفالة عدم قصر الاهتمام بأفريقيا والاستثمار فيها بسبب مسائل أخرى متنافسة. وينبغي للبلدان أن تنقيد بالانفتاح والشمولية والمنفعة المتبادلة في تعاونها مع أفريقيا، وينبغي ألا تتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأفريقية، ناهيك عن إجبارها على الانحياز إلى طرف دون الآخر.

ما فتئت الصين تعمل دائماً على التعاون مع أفريقيا مع التمسك بالمصالح العام والمصالح المشتركة ومبادئ الإخلاص والنتائج الحقيقية والصداقة وحسن النية. لقد أيدنا بقوة عملية تحقيق التنشيط والرخاء لأفريقيا وأسهمنا فيها. وبغض النظر عن الكيفية التي تتغير بها الحالة الدولية، فإن الصين ستقف دائماً إلى جانب البلدان الأفريقية والأمم المتحدة للإسهام في تحقيق السلام الدائم والتنمية المشتركة.

**السيدة كمبوج (الهند) (تكلت بالإنكليزية):** اسمحو لي أن أبدأ

بشكر غابون على تنظيم مناقشة اليوم بشأن موضوع مهم. أشكر أيضاً الأمين العام على رؤاه القيمة.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مبدأ أساسي لصون السلم والأمن الدوليين، ومكرس في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. يوفر الميثاق أيضاً إطاراً واسعاً لتعاون مجلس الأمن مع المنظمات الإقليمية. وتكتسب تلك الشراكة مزيداً من الأهمية في سياق أفريقيا، بالنظر إلى أن أكثر من نصف المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس وما يقرب من ٧٠ في المائة من قرارات تحديد الولاية المتخذة بموجب الفصل السابع تتعلق بأفريقيا. وكون أن السلام والأمن ركيزة مهمة من ركائز خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ قد زاد من تعزيز ذلك التعاون.

يتفق المجلس على أنه لا يمكن لأحد أن يفهم أفريقيا أفضل من إخواننا وأخواتنا الأفارقة أنفسهم. لقد بين لنا التاريخ أن تقديم حلول خارجية للمشاكل الأفريقية، بدون مشاركة أفريقية، لم يخدم مصالح الشعوب الأفريقية. ولذلك، ينبغي أن تشكل المشاركة المجدية والفعالة مع المنظمات والآليات الأفريقية دون الإقليمية جزءاً لا يتجزأ من

وفقا لأولويات أفريقيا، سواء من خلال الآليات الثنائية أو المتعددة الأطراف. وحتى ونحن نحقق أهدافنا الإنمائية، فإن هذا التقليد المتمثل في التضامن بين بلدان الجنوب ما زال يتعزز. وبالنسبة للهند، فإن الشراكة مع أفريقيا كانت وستظل أولوية قصوى.

وفي معرض إعلانه عن مبادئه التوجيهية العشرة في خطاب أمام البرلمان الأوغندي في عام ٢٠١٨، قال رئيس وزراء الهند:

“... إذا كان هذا هو العصر الذي يشرق فيه ضوء الفرصة على جميع البشر؛ وإذا كان هذا هو الوقت الذي ينتظر فيه كوكبنا مستقبل يحمل المزيد من الأمل؛ إذن يجب على كل هذه القارة الأفريقية الرائعة أن تسير جنبا إلى جنب مع بقية العالم. إن الهند ... ستقف متضامنة مع مساعي [أفريقيا] وبشفافية واحترام، ووفقا لمبدأ المساواة. إننا سنتحدث بالنيابة عنكم ومعكم.”

**السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم المستمرة لمجلس الأمن خلال رئاسة غابون لهذا الشهر. وأرحب أيضا بإحاطتي الأمين العام أنطونيو غوتيريش والرئيس موسى فقي محمد في هذه المناقشة السنوية الهامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

إن تعزيز روابط التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أمر ضروري ليس للحفاظ على السلام والأمن في القارة فحسب، ولكن أيضا لمعالجة الأبعاد المتعددة الأوجه للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من التحديات التي تؤثر سلبا على أفريقيا. وفي ضوء تصميمنا على عكس اتجاه التراجع عن الديمقراطية في خمسة بلدان في القارة وعلى إسكات البنادق في أفريقيا وبناء قدرة العديد من المجتمعات التي تعاني من ضغوط ناجمة عن تغير المناخ وغيره من السياقات التي تولد الهشاشة، من الواضح لنا أنه بينما ينبغي للاتحاد الأفريقي أن يضطلع بدور قيادي على أساس أطره المعيارية للسلام والأمن وتلك المتعلقة بالحوكمة، ينبغي عدم تقليص مسؤولية الأمم المتحدة والدعم المقدم منها واللذين سيظلان في غاية الأهمية. ولذلك،

العام إلى دعم عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والعمليات الإقليمية لمكافحة الإرهاب بتمويل مستدام، بما في ذلك من خلال الاشتراكات المقررة.

رابعا، تستحق مبادرات بناء السلام في أفريقيا اهتماما ثابتا من المجتمع الدولي. وينبغي للمانحين الرئيسيين، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية، أن يزيدوا التزاماتهم بتقديم المساعدة الإنمائية الخارجية وأن يزيلوا الحواجز التي تحول دون توفير تمويل بشروط ميسرة لاقتصادات بلدان أفريقيا حتى تتمكن بالفعل من تحقيق الأهداف الإنمائية المكرسة في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وكذلك خطة عام ٢٠٦٣.

خامسا، تحتاج عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة في أفريقيا إلى ولايات وموارد مناسبة. وتبين تجربتنا في حفظ السلام في أفريقيا أن هذه البعثات كثيرا ما تكافح من أجل تنفيذ ولايات طموحة ولكنها تعاني من نقص الموارد. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون لدى بعثات حفظ السلام استراتيجية خروج واضحة ومدروسة جيدا، تُعد بالتشاور مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين.

سادسا، يتعين على مجلس الأمن أن يتجاوز مجرد التشدد بالكلام في الاستجابة لشواغل أفريقيا. إن استمرار حرمان أفريقيا من التمثيل في فئة العضوية الدائمة في المجلس ظلم تاريخي، يتعين تصحيحه عاجلا وليس آجلا. وما فتئت الهند تدعو باستمرار إلى إجراء إصلاحات عاجلة في مجلس الأمن لضمان الاستجابة لتطلعات أفريقيا، على النحو المبين في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت.

ترتبط الهند وأفريقيا بصداقة فريدة وتاريخية أثبت الزمن جدواها. فم منذ الستينيات من القرن الماضي، خدم حفظ السلام الهنود حتى الآن في ٢٢ بعثة في أفريقيا. ويخدم حفظ السلام الهنود حاليا في ثمانية بعثات لحفظ السلام في القارة الأفريقية. وتساهم الهند أيضا في تدريب وبناء قدرات حفظ السلام من أفريقيا.

وتعتقد الهند أن نهضة أفريقيا ضرورية لتحقيق تعددية الأقطاب الحقيقية في النظام العالمي الذي نلتزم به. وما فتئت نعمل مع أفريقيا

العمل بالطريقة المعتادة. وبينما يمضي الاتحاد الأفريقي قدما في تنفيذ إعلان مالابو بشأن الإرهاب والتغييرات غير الدستورية للحكومات في أفريقيا المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠٢٢، من المهم أن تكون الأمم المتحدة شريكا في تلك العملية. وفي هذا الصدد، سيكون من المهم أن يعالج التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لدى التصدي لتحديات الإرهاب والحكم في القارة، الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في أفريقيا، مع التصدي أيضا لأثر تغير المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا وغير ذلك من الحالات الجيوسياسية المتقادمة.

وينبغي الارتقاء بدور المرأة والشباب في استدامة السلام والتنمية. رابعا، من المهم للتعاون بين الهيئتين أن يواصل تسخير الخبرات الثرية التي اكتسبت عبر السنين في مجال الدبلوماسية الوقائية والوساطة. وكما أكدنا باستمرار، الوقاية دائما أفضل من العلاج، ومن شأن الدعم المبكر للتدابير الوقائية الإقليمية أن يقطع شوطا طويلا في صون السلم والأمن الدوليين وفي تحقيق مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٣٠.

في الختام، تعتقد غانا أنه لا توجد طريقة للتصدي لعدد لا يحصى من التحديات الأمنية والإنمائية في أفريقيا أكثر من تعزيز التدخلات المحلية، إلى جانب توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والترتيبات الإقليمية الأخرى. وستظل الإرادة السياسية والتزام الدول الأعضاء، بما فيها مجلس الأمن، أساسيين في استدامة السلام في أفريقيا. وقد سمعنا أيضا تأييدا متجددا للتمثيل الدائم لأفريقيا في مجلس الأمن الذي يتم إصلاحه. وحان الوقت للانتقال من الأقوال السابقة إلى أفعال.

**السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحو لي أن أبدأ بشكر غابون ومعالكم، سيدي الوزير، على تنظيم هذه المناقشة والالتزام بإبقاء التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي موضوعا مركزيا في جدول أعمال مجلس الأمن. كما أقدم بخالص الشكر إلى الأمين العام غوتيريش والسيد فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، على إحاطتيهما القيمتين.

فإننا نشدد على أهمية الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة والحاجة إلى تعميق التعاون والشراكة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جميع مراحل إحلال السلام، من منع نشوب النزاعات وحفظ السلام إلى بناء السلام والحفاظ عليه، فضلا عن ضرورة تلبية طلب التمويل المستدام لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي.

ولضمان التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تعزيز السلام والأمن الدائمين في القارة، نود أن نسلط الضوء على بضع نقاط إضافية. أولا، نشدد على ضرورة تعميق المشاورات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وأهمية التركيز الاستباقي على تعزيز القدرة على إيجاد حلول محلية للتصدي للتحديات الأمنية المعقدة التي تواجهها القارة. وفي هذا الصدد، نحث على أن تشمل هذه المشاورات، على سبيل المثال، ترتيبات دعم لخطة العمل للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ بشأن تعزيز القوة الأفريقية الجاهزة، والتي من المقرر قريبا تقديمها إلى اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالدفاع والسلامة والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي.

ثانيا، نشجع مواصلة تنظيم جلسات إحاطة وبعثات وتقييمات مشتركة بشأن قضايا السلام والأمن في القارة، بما في ذلك التقييم المستقل المشترك الجاري للأمن والتنمية في منطقة الساحل بقيادة رئيس النيجر السابق، السيد محمدو إيسوفو. ونحن متفائلون بأن ولاية الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والحكم والتنمية في منطقة الساحل، الذي يجري ذلك التقييم، ستسفر عن نهج أكثر استدامة لمعالجة الأزمات المتعددة الأبعاد في المنطقة وفي القارة ككل. ونشجع على توسيع نطاق هذه النهج المشتركة لتشمل تقييم أداء عدد من بعثات حفظ السلام في القارة التي لم تتفد بعد أهدافها وولاياتها المتوقعة بالكامل، مع التركيز أيضا على حل الشواغل المتعلقة بإمكانية التنبؤ بتمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي واستدامة ذلك التمويل ومرونته.

ثالثا، في ضوء تزايد الهجمات الإرهابية في أجزاء كثيرة من القارة، لا يمكننا أن نتعامل مع استجابتنا الجماعية لهذه التهديدات بمواصلة

يركز بياننا على جانبين رئيسيين.

العسكري والأمني التقليدي. وتلك التعقيدات سبب رئيسي يجعلنا نحل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل نزاع، بينما نبحث عن طرق للتصدي لها كما ينبغي. وفي هذا الصدد، لقد طال انتظار إصلاح مجلس الأمن. وتمثل أفريقيا فيه هو نقطة مركزية في التصدي للتحديات الأفريقية والعالمية.

الأول هو الصلة بين الأمن والتنمية، وخاصة في أفريقيا. من نقاط الانطلاق المفيدة خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، ذلك التقرير الريادي الذي أصدرته مفوضية الاتحاد الأفريقي وعنوانه الفرعي "أفريقيا التي نصلو إليها". تؤكد هذه الدراسة مجددا كيف التزمت شعوب أفريقيا وشتاتها بالعمل معا لتحقيق طموحين رئيسيين: من ناحية "أفريقيا مزدهرة تقوم على النمو الشامل والتنمية المستدامة"، ومن ناحية أخرى "أفريقيا مسالمة وآمنة".

إننا نشيد بالإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن لأهميته المستمرة وسط التحديات المتغيرة في جميع أنحاء أفريقيا. إن هذا الإطار المشترك يشكل حوارا منظما. ونحن ندرك كيف أنه يوفر منبرا مضمونا لزيادة التنسيق بين المنظمين. كما أننا نشيد بالكيفية التي يعزز بها هذا الإطار المشترك تعددية الأطراف والقيم الأساسية التي تشترك فيها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وتدرك شعوب أفريقيا وشتاتها أن أفريقيا المزدهرة والمتكاملة والموحدة، القائمة على الحكم الرشيد والديمقراطية والإدماج الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون، هي شرط مسبق ضروري لقارة مسالمة وخالية من النزاعات. وفي ذلك يكمن جوهر الصلة بين الأمن والتنمية، وهما ليسا مترابطين ترابطا وثيقا فحسب، ولكن يعزز أيضا كل منهما الآخر.

واسمحوا لي أن أختتم بتعليق سريع على موضوع الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٢ "تعزيز القدرة على الصمود في مجال التغذية والأمن الغذائي في القارة الأفريقية". فمن الأهمية بمكان أن نؤكد مرة أخرى أن الأمن والتنمية ليسا مترابطين ترابطا وثيقا فحسب، بل يعزز كل منهما الآخر أيضا. فالإنتاج المحلي المرن للغذاء بممارسات مستدامة، على سبيل المثال، هو مفتاح التغذية والأمن الغذائي.

ونحن نرى أنه من الأهمية بمكان أن تسعى دائما الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي جاهدين إلى اعتماد نهج شاملة ومتكاملة لمعالجة الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلدان الأفريقية المتأثرة بالنزاعات. ويجب أن نقر بالعلاقة المعززة بين السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. فلا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون سلام، ولا سلام دائم بدون تنمية.

إننا نشيد بالجهود المبذولة لتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والذي هو أمر حيوي لتعزيز قدرة الأمن الغذائي على الصمود في أفريقيا. وإلى جانب ذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه لأولويات التنمية وبناء السلام المحددة وطنيا، من ناحية، ولنُهَج شاملة ومتكاملة لمنع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام في أفريقيا، من ناحية أخرى.

السلام المستدام يتطلب نهجا شاملة، والتي يمكن أن تستفيد من دعم لجنة بناء السلام. ونظرا لتكوينها الفريد وولايتها لمد الجسور، فإن هذه اللجنة في موقع جيد لبذل جهود منسقة داخل منظومة الأمم المتحدة وإيجاد دورات مستدامة للسلام والتنمية.

**السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نشكر غابون على تنظيم مناقشة اليوم، ونرحب بمشارككم، سيدي الوزير، في جلسة اليوم. إننا ممتنون للأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته. ونرحب بالإحاطة التي قدمها رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد فكي محمد.

ونقطتي الثانية هي التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للتصدي للتحديات الأمنية. إن البلدان المتأثرة بالنزاعات في أفريقيا، في إطار جهودها الرامية إلى تحقيق سلام دائم وتنمية مستدامة، تواجه منذ زمن طويل تحديات معقدة ومتعددة الأوجه تتجاوز المجالين

مأساة لا تزال عواقبها محسوسة إلى حد كبير خارج حدود ذلك البلد. ونرحب في ذلك الصدد بتعيين أفريقي، بعد ١٠ سنوات من ذلك، ممثلاً خاصاً للأمم العام ورئيساً لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا - هو السيد عبد الله باتيلي.

إن خريطة الطريق المعتمدة لتنفيذ مبادرة الاتحاد الأفريقي الرئيسية لإنهاء النزاعات المسلحة في أفريقيا، التي مُدّدت حتى عام ٢٠٣٠، مهمة رئيسية. ومن المهم كذلك أن يستفيد الاتحاد الأفريقي من الحالة الراهنة للشؤون العالمية لتطوير آليات الشراكة والتعاون الخاصة به في استقلال عن أي قوى خارجية ومن دون ضغط أو إكراه أو ابتزاز. والحوار بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ما فتى موضوع ديناميّة مطردة. وما يهم هو أن التعاون له اليوم طابع استراتيجي. ويتم العمل المشترك على أساس الوثائق الإطارية لتعزيز الشراكات من أجل مسائل السلام والأمن، فضلاً عن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وتُعقد اجتماعات مشتركة سنوياً من خلال مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن، وستعقد السلسلة التالية منها في نيويورك هذا الأسبوع.

ومع ذلك، وعلى الرغم من كل تلك الإنجازات، لا تزال الحالة في القارة الأفريقية اليوم صعبة. فقد تصاعدت التحديات الأمنية والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية، مما أدى إلى انتشار عدم الاستقرار وتوسع نطاق النشاط الإرهابي. ولا تزال هناك صعوبات كثيرة في مجال الحكم. ونحن نحث أصدقاءنا على دراسة تلك التحديات بعمق وتقييم جميع عواملها وأسبابها، بما في ذلك في سياق تاريخي، ومراعاة الخصائص العرقية والثقافية لكل دولة على حدة. فمن غير المجدي محاولة معالجة أعراض المرض في حين لا يتم التعامل مع المشاكل الناجمة عن أسبابه الكامنة، وكثير منها متجذر في ماضي أفريقيا الاستعماري.

أولاً، لا بد من استجابة سريعة للممارسة الواسعة الانتشار في القارة، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، المتمثلة في الجزاءات الانفرادية غير القانونية والابتزاز السياسي، بما في ذلك التهديد بوقف تقديم المساعدات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية بتواطؤ من مؤسسات

إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية عنصر رئيسي في جدول الأعمال الدولي الحالي بصفة عامة، وفي مجلس الأمن بصفة خاصة. ونحن نؤيد باستمرار تطوير هذا التعاون على أساس ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الفصل الثامن. ونرى أنه في السنوات الأخيرة كانت هناك إرادة متزايدة وفرص أكبر للبحث عن حلول إقليمية للمشاكل الناشئة. وكان الاتحاد الأفريقي، والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، وغيرها من الهيئات الإقليمية، أكثر حملاً بكثير. إن في ذلك استجابة للوقائع والتحديات الجغرافية السياسية اليوم، وهو مؤشر حقيقي على تعزيز تعددية الأطراف. إنها خطوة في الاتجاه الصحيح لأن، أولاً، بلدان المنطقة هي المستفيد الرئيسي من الحلول السلمية، وثانياً لأنها أكثر وعياً بخصائص السياقات الحالية. ومع ذلك، من الواضح أن أنشطة الهيئات الإقليمية يجب أن تكون متسقة مع أهداف ومبادئ الميثاق وأنه يجب إعطاء الأولوية للوسائل السلمية في تسوية المنازعات.

وفي السنوات العشرين الماضية، منذ تحوله من منظمة الوحدة الأفريقية، قطع الاتحاد الأفريقي بالفعل شوطاً طويلاً من حيث بناء هيكل إقليمي للسلام والأمن. فلدى الأفارقة اليوم آليات محلية لمنع نشوب النزاعات وحلها في القارة والتي تكمل بشكل متسق جهود المنظمة العالمية في مجال مسؤوليتها وولايتها. وذلك يعزز تأثير الأصوات الأفريقية في كل من مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل. ونقدر تقديراً كبيراً عمل الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن في الدفاع عن مصالح جيرانهم في القارة.

ونود أن نشير بصفة خاصة إلى أهمية الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية لمنع نشوب المنازعات والتوسط في حلها. والمؤسف أنه كانت هناك مناسبات عديدة هُمِشت فيها جهود الوساطة الأفريقية أو أُحبطت عمداً من قبل جهات فاعلة خارجية. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك عرقلة وساطة الاتحاد الأفريقي في ليبيا ولجوء الدول الغربية إلى استخدام القوة هناك فيما بعد، مما أدى إلى

مشروع خطة العمل للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥ للتعاون بين الاتحاد الروسي والاتحاد الأفريقي، والذي نتوقع اعتماده في مؤتمر القمة الروسي - الأفريقي الثاني المقرر عقده في الصيف المقبل في سان بطرسبرغ.

السيد مايزن (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بشكر غابون على عقد هذه المناقشة الهامة، التي تتزامن مع الذكرى السنوية العشرين لإنشاء الاتحاد الأفريقي. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام والمفوض فقي محمد على إحاطتهما.

تؤثر التهديدات العالمية للسلام والأمن الدوليين، مثل الإرهاب وتغير المناخ وأزمات الغذاء والطاقة والأزمات المالية المتداخلة، بشكل غير متناسب على القارة الأفريقية. وتعزيز التنسيق والتعاون بين المنظمات المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أداة أساسية في الاستجابة لتلك الأزمات. وفي السنوات الأخيرة، شهدنا كيف يمكن للمشاركة على نحو أعمق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن تمكن من تحقيق تطورات إيجابية في الاستجابة لتحديات السلام والأمن التي تواجه القارة. وفي السودان، أنشئت آلية ثلاثية الأطراف بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتيسير التوصل معا إلى حل للأزمة السياسية والأمنية المستمرة هناك. وفي منطقة الساحل، تجري الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تقييما مشتركا يهدف إلى تعزيز التنسيق الدولي لمعالجة الأزمة المتعددة الأبعاد. وفيما يتعلق بإثيوبيا، نرحب بالمشاركة الوثيقة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لإيجاد سبيل للتوصل لحل تفاوضي ودائم لذلك النزاع المروع. ونحث مجلس الأمن على أن يظل على تواصل وثيق.

وتلك المبادرات إيجابية، ولكن جميعها تواجه تحديات. ولا بد من تعزيزها والاستفادة منها. ويمكن للاتحاد الأفريقي أن يستفيد من خبرة الأمم المتحدة ودعمها عند الاقتضاء. ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل المساعدة في بناء قدرة الاتحاد الأفريقي ودعم عمله في محاولة لحل بعض أخطر التحديات التي تواجهها أفريقيا. ولا يزال هناك عدد من المجالات التي يمكن أن تستفيد من زيادة التعاون.

أولا، يجب أن نعمل معا للتصدي للتحديات العالمية التي تؤثر على السلام والأمن في أفريقيا. ويشمل ذلك أزمات الغذاء والطاقة

بريتون وودز. والتهمك بين في تلك الأعمال. فقد أضرت القيود بشدة بالسكان المدنيين، معيقة حصولهم على السلع الأساسية، بما في ذلك الأدوية واللقاحات والأغذية. ومما يزيد الحالة تعقيدا انعدام الحرية السياسية في عدد من الدول الأفريقية فيما يتعلق بالمسائل الوطنية الأساسية، بما في ذلك في قطاع الأمن. وقد حان الوقت لإيلاء اهتمام خاص لتلك المشكلة.

ثانيا، نرى أن من المعقول أن تثير الدول الأفريقية مسألة تقديم الأمم المتحدة المساعدة المادية والمالية للجهود التي تبذلها هذه الدول من أجل صون السلم والأمن الدوليين. ونتطلع إلى التوصل إلى اتفاق على موقف أفريقي مشترك بشأن طرائق تمويل عمليات حفظ السلام الأفريقية واستخدام موارد صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي لذلك الغرض. ونحن على استعداد للدخول في حوار بناء بشأن هذه المسألة. وفي ذلك الصدد، نود أن نؤكد بصفة خاصة على أن مفتاح نجاح الجهود الإقليمية هو إجراء تقييم مشترك من قبل بلدان المنطقة للأخطار القائمة وسبل التغلب عليها، فضلا عن استعدادها لتحمل المخاطر التي تتطوي عليها وإنشاء نظام متماسك وفعال للقيادة والتحكم. وفيما يتعلق بأساليب التمويل، بغض النظر عن أي منها مناسب للحالة، من المهم أن تكون البلدان المبادرة قادرة على الاحتفاظ بالحيز المتاح لها لاتخاذ قراراتها السياسية الخاصة لمواجهة التهديدات بدلا من أن تفرض عليها من قبل الآخرين.

وأخيرا، نعتقد أن التهديد الإرهابي المتنامي في أفريقيا يتطلب اهتماما خاصا. ونحن مستعدون وراغبون في تشاطر تجربتنا في مكافحة الإرهاب مع شركائنا الأفارقة وتنفيذ مشاريع لبناء قدرات بلدانهم في مكافحة التهديدات الإرهابية والمتطرفة.

وفي الختام، نود أن نعيد التأكيد على استعداد روسيا لمواصلة التعاون مع شركائنا الأفارقة على قدم المساواة، مع التركيز على تعزيز إمكاناتهم. ونواصل أيضا تكريس اهتمام كبير لتدريب العاملين في القارة. إن العمل المشترك بشأن المبادرة الرئيسية للاتحاد الأفريقي لإنهاء جميع النزاعات المسلحة في القارة بحلول عام ٢٠٣٠ مدرج في

التزامها بالعمل على نطاق الأمم المتحدة من أجل دعم الجهود الحيوية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية من أجل صون السلام والأمن في أفريقيا.

السيد غوميس روبليدو فيردوسكو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):  
نشكركم على حضوركم هذه الجلسة اليوم، سيدي الرئيس، ونحن ممتنون للأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على إحاطتهما.

وتهنئ المكسيك الاتحاد الأفريقي وأعضائه بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لإنشاء تلك المنظمة الهامة. وتعاونه مع الأمم المتحدة ضروري للاستجابة بفعالية للتحديات التي تواجه القارة الأفريقية. وأود أن أذكر بأننا في مؤتمر الأمم المتحدة المنشئ للمنظمة الدولية، المعقود في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥، جعلنا، نحن بلدان أمريكا اللاتينية، الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ممكناً، إيماناً منا بأنه ينبغي معالجة المنازعات كأولوية على الصعيد الإقليمي. وأود أن أركز اليوم على مسألتين.

أولاً، في مجال السلام والأمن الدوليين، نرحب بقيادة الاتحاد الأفريقي في ممارسة مساعيه الحميدة وقيادة جهود الوساطة ونشر قوات حفظ السلام الإقليمية. وفي ذلك الصدد، نقدر العمل الجاري لتعزيز الحوار بين حكومة إثيوبيا والجهة الشعبية لتحرير تيغراي. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل دعم تلك الوساطة.

ومن الجهود الأخرى الجديرة بالثناء دعم الاتحاد الأفريقي لمبادرة المصالحة الوطنية في ليبيا، التي تسعى إلى كسر حلقة العنف في ذلك البلد. وستتابع المكسيك عن كثب المؤتمر المزمع عقده لهذا الغرض وتؤكد مجدداً أن الاستقرار في ليبيا هو مفتاح أمن بلدان الساحل وأمن القارة ككل.

ونشيد أيضاً بالإجراءات المتخذة لتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في القارة. إن تشكيل شبكة القيادات النسائية الأفريقية وشبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة إجراءان هامان إذا أردنا أن نمضي قدماً نحو المشاركة الكاملة والمتساوية

والأزمات المالية التي تقاومت بسبب الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا. وتلك الأزمات المتشابكة تعني أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتزويد البلدان المتضررة بالمساعدة الإنسانية الفورية ولمعالجة مسألة تخفيف عبء الدين. ونرحب بمبادرات الاتحاد الأفريقي ومبادرات المنظمات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للتصدي للتحدي العالمي المتمثل في تغير المناخ. ويجب على مجلس الأمن أن يضطلع بدور أكبر في دعم أفريقيا للاستجابة لخطر تغير المناخ، الذي يؤدي إلى انعدام الأمن ويعمل كعامل مضاعف للخطر في جميع أنحاء القارة. ويجب على المجلس، بوصفه هيئة الأمم المتحدة المكلفة بصون السلام والأمن الدوليين، أن يضطلع بمسؤولياته في هذا المجال.

ثانياً، يجب على المجلس أن يدعم الجهود الرامية إلى تعزيز الدور المركزي للاتحاد الأفريقي في تعزيز الحوكمة الرشيدة. إن الموجة الأخيرة من الانقلابات في جميع أنحاء القارة، بما في ذلك مؤخرًا في بوركينا فاسو، مسألة تثير قلقًا بالغًا. وتظهر الحاجة إلى دعم أفضل للمواطنين والحركات المدنية في جميع أنحاء أفريقيا من أجل النهوض بالحوكمة الشاملة والخاضعة للمساءلة. ويشمل ذلك الحماية الكاملة لحرية التعبير والتجمع، ويشمل أيضاً إجراء انتخابات شفافة وتعزيز سيادة القانون. وقد أثبتت الأزمات المتعددة الأبعاد في منطقة الساحل والقرن الأفريقي أن الفشل في معالجة الأزمات السياسية والأمنية وأسبابها الكامنة يؤدي إلى أزمات إنسانية واقتصادية.

ثالثاً، ندرك أيرلندا الحاجة إلى تمويل مستدام يمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة ويقودها الاتحاد الأفريقي. ونأمل أن يؤدي تقرير الأمين العام المقبل عن هذه المسألة إلى إجراء مناقشة مفتوحة وصريحة وأن يتيح فرصة سانحة لإحراز تقدم ملموس.

وأخيراً، فإن التحديات التي نواجهها معقدة جدا بحيث لا تستطيع أي أمة، كبيرة كانت أم صغيرة، التصدي لها بمفردها. ولا يمكننا أن نأمل في حلها بنجاح إلا بالعمل معا. وتتطلع أيرلندا إلى مواصلة

في الاجتماعات المشتركة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، التي ستعقد هذا الأسبوع، من الاتفاق على مزيد من الإجراءات التي ستمكنا من تعزيز التعاون بين المنظمين من أجل بناء السلام وحفظ السلام. ولكن قبل كل شيء، دعونا نفعل كل ما في وسعنا في مجلس الأمن حتى لا تصبح أفريقيا مرة أخرى مسرحاً وضحية للمنافسة بين الدول العظمى. فتلك المنافسة ليست أكثر من وجه جديد للاستعمار.

وتؤيد المكسيك أيضاً إصلاح مجلس الأمن الذي يعطي أفريقيا مكانها الصحيح في مجلس أكثر تمثيلاً للمجتمع الدولي. بيد أن هذا الإصلاح ينبغي ألا يقتصر على زيادة عدد أعضاء المجلس. فينبغي أولاً إصلاح أساليب عمله. وأشير بصفة خاصة إلى استعمال حق النقض وإساءة استعماله. ولهذا السبب، وبينما تشارك المكسيك بنشاط في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن بمقترحات تخدم مصالح جميع الدول الأعضاء، سنواصل إلى جانب فرنسا التشجيع على تقييد استخدام حق النقض في حالات الفطائع الجماعية. وندعو مرة أخرى البلدان التي لم توقع بعد على تلك المبادرة إلى دعمها.

**السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):**  
أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة خلال رئاستكم مجلس الأمن. كما أشكر الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على إحاطتهما.

في هذه الذكرى السنوية العشرين لإنشاء الاتحاد الأفريقي، يظل تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والدول الأفريقية الأعضاء أمراً لا غنى عنه فيما نسعى جاهدين نحو قارة أكثر حرية وأماناً وازدهاراً. ولهذا السبب تؤيد المملكة المتحدة التمثيل الأفريقي الدائم في مجلس الأمن. ولهذا السبب تكتسي المشاورات السنوية في وقت لاحق من هذا الأسبوع بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أهمية بالغة.

وأود أن أشدد على ثلاث نقاط بشأن هذه الشراكة الهامة.

والمجدية للنساء في منع نشوب النزاعات وحلها، وكذلك مشاركتهم في بلدانهم بمختلف مؤسساتها السياسية.

وتعتقد المكسيك أن الاتحاد الأفريقي حليف أساسي في تعزيز مكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويكرر بلدي التأكيد على أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تدعم الجهود المبذولة في إطار مبادرة إسكات البنادق بحلول عام ٢٠٣٠ بغية تحقيق أهدافها. ويحدد القرار ٢٦١٦ (٢٠٢١)، الذي أيده بلدي، بعض مسارات العمل التي يمكن للمجلس أن يعززها بغية تعزيز مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أفريقيا. وستواصل المكسيك الإسهام عسكرياً في عمليات حفظ السلام المنتشرة في مختلف البلدان الأفريقية.

ثانياً، إن التغييرات غير الدستورية للحكومات التي حدثت في الأشهر - أو الأسابيع - الأخيرة في بوركينافاسو وتشاد والسودان وغينيا ومالي تبيّن وجود اتجاه مثير للقلق الشديد يجب عكسه قبل أن يؤثر على بلدان أخرى في المنطقة. ويجب على المجتمع الدولي أن يحشد قواه من أجل مواصلة التشديد على أهمية الحوكمة الديمقراطية في القارة ومنع عدم الاستقرار السياسي من مفاقمة حالة العنف في بعض أجزاء منطقة الساحل ووسط أفريقيا.

لذلك ندعو المنظمات دون الإقليمية إلى تنسيق استجاباتها لانتهاكات النظام الدستوري في أي بلد بعينه. وفي ذلك الصدد، يحدد الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم المعايير الواجب تطبيقها. ومن مصلحة الجميع تجنب أي إشارة يمكن تفسيرها على أنها لامبالاة أو تساهل في مواجهة انتهاك الإطار المؤسسي لبلد ما. وينطبق ذلك بنفس القدر على مجلس الأمن الذي لم يتمكن دائماً من التوصل إلى اتفاق بشأن البيانات الصادرة عن رئيس المجلس بشأن هذه الأحداث.

وفي مواجهة التحديات الناشئة عن العواقب الاقتصادية للجائحة، وارتفاع أسعار الأغذية والوقود، فضلاً عن الآثار السلبية المذكورة سابقاً لتغير المناخ، لا يزال التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ذا أهمية قصوى ويمكن أن تكون له آثار إيجابية جداً. ونأمل أن نتمكن

لـ ١٢ عاماً من التعليم الجيد للفتيات، وتعزيز التعاون بشأن منع العنف الجنسي في حالات النزاع. ونأمل أن يشارك الاتحاد الأفريقي في المؤتمر الدولي الذي تستضيفه المملكة المتحدة الشهر المقبل، والذي يركز على المنع والعدالة ودعم الناجين.

**السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية):** نشكر الأمين العام والرئيس فقي محمد على رؤاهما القيمة. فالتحديات العالمية التي نواجهها تؤثر بشكل غير متناسب على أفريقيا. ونشكر غابون، وكذلك غانا وكينيا، على جهودهم لضمان إدراج الآثار على أفريقيا في صدارة جدول أعمال مجلس الأمن. فعلى سبيل المثال، ناقش المجلس في أيار/مايو الارتفاع الشديد في حالات انعدام الأمن الغذائي الحاد والجوع وسوء التغذية (انظر S/PV.9036)، وهو موضوع نوقش أيضاً في الاتحاد الأفريقي أمس.

كما برزت أزمة المناخ بقدر أكبر في عمل المجلس لأنها تؤثر على سبل العيش والأمن البشري ومستقبل الناس وتضاعف مخاطر نشوب المزيد من النزاعات وتدفع إلى التشرذم. ويشكل اجتماع زعماء العالم في شرم الشيخ، بمصر، الشهر المقبل لحظة حاسمة. وتتمسك النرويج بقوة بالتزاماتها بمضاعفة تمويلها المناخي. ولصلة بين المناخ والأمن واضحة. فأكثر من نصف البلدان العشرين الأكثر عرضة لتغير المناخ متضررة أيضاً من النزاعات المسلحة. ولم يعد هناك أي شك في أن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ يجب إدماجها في جهودنا الرامية إلى تحقيق السلام في أفريقيا وخارجها.

إن الهدف المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة هو منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها وحلها. ومن شأن الجمع بين إمام الاتحاد الأفريقي بالحالة وولايات الأمم المتحدة وأدواتها وقدراتها التقنية تحسين حل النزاعات والوساطة - ويجب أن نبذل المزيد من هذه الجهود. والآلية الثلاثية في السودان مثال على الشراكة الفعالة بين مبعوثي الأمم المتحدة وممثلي الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية. وينبغي مواصلة تطوير هذه الشراكات التي يمكن أن تكون نموذجاً للتعاون والتنسيق الفعالين في حالات النزاع الأخرى أيضاً.

أولاً، إن التنسيق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين أمر حيوي لإيجاد حلول سياسية للنزاعات، بما في ذلك في شمال إثيوبيا والسودان والصومال. لذلك فإننا نرحب بالمحادثات المزمع عقدها بتيسير من الاتحاد الأفريقي بشأن شمال إثيوبيا ونحث الحكومة الإثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي على المشاركة في العملية. وفي السودان، نرحب بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للمساعدة في تسهيل التوصل إلى حل سياسي في أعقاب الانقلاب العسكري الذي جرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. وبوصفنا المجلس، يجب أن نواصل دعم جهود الآلية الثلاثية الأطراف لتحقيق الحرية والسلام والعدالة التي دعا إليها الشعب السوداني. وفي الصومال، تبرهن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وخليفاتها، بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال، على قيمة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ولطالما دعمت المملكة المتحدة هذا التعاون الحاسم، بما في ذلك من خلال المساهمة بمبلغ ٢٥ مليون جنيه إسترليني في رواتب بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال هذا العام وحده.

ثانياً، إن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مهمة للتصدي للتحديات العابرة للأقاليم التي تواجه الاستقرار، مثل الإرهاب والمرض والمناخ وانعدام الأمن الغذائي. يعاني ما لا يقل عن ١٣٠ مليون شخص في أفريقيا من مستويات افتقار إلى الأمن الغذائي تبلغ حد الأزمة. وتعمل المملكة المتحدة مع الشركاء الأفارقة للتصدي للمخاطر الغذائية والاقتصادية والإنسانية الأوسع نطاقاً في المنطقة التي تفاقمت بسبب الحرب في أوكرانيا.

وأخيراً، أشير إلى أن اليوم هو اليوم الدولي للطفلة. ونرحب بجهود الاتحاد الأفريقي بشأن الأطفال والنزاع المسلح، فضلاً عن الاجتماعات التي عقدها مؤخراً مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن المرأة والسلام والأمن والعنف الجنساني. إن الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مهمة لإحراز تقدم بشأن تلك المسائل. ونتطلع إلى العمل بكفاءة من أجل تنفيذ مؤتمر قمة تحويل التعليم، دعماً

الخبرات الحاسمة والرؤى الثاقبة. والتعاون مع أفريقيا أمر بالغ الأهمية في معالجة المسائل الأمنية في القارة. ولهذا السبب، يجب على مجلس الأمن أيضا أن يجسد الحقائق الجيوسياسية الحالية. وتؤيد النرويج الجهود الرامية إلى توسيع عضوية المجلس وزيادة عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة لأفريقيا.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

**السيد محمود (مصر):** يطيب لي بداية الترحيب بكم، السيد ميشيل موسى أدامو، وزير خارجية جمهورية الجابون الشقيقة. كما أتوجه بالشكر للأمين العام أنطونيو غوتيريش ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، أخي العزيز موسى فقي، على إحاطتهما القيمتين. ولا يفوتني الإشادة بإتاحة الرئاسة الجابونية لمجلس الأمن المجال أمام عموم الأعضاء للمشاركة في إثراء هذا النقاش الهام.

انطلاقاً من دور مصر كعضو مؤسس للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وتمسكها بالعمل المتعدد الأطراف، تولي مصر الأولوية لتعزيز التعاون بين المنظمين وتحقيق التكامل بينهما. فالعلاقة البناءة بين المنظمين تصب في صالح السلم والأمن والتنمية في أفريقيا. وحقيقة الأمر أنه بالرغم من الطبيعة السنوية لهذا النقاش في مجلس الأمن إلا أنه يكتسب هذا العام أهمية خاصة في ظل ما تواجهه أفريقيا من تحديات غير مسبقة، ومنها تبعات الاستقطاب الحاد بين القوى الكبرى وتساعد الأزمة الاقتصادية ومهددات أمن الغذاء في القارة والتبعات السلبية لتغير المناخ، خاصة تلك الناجمة عن انتشار الجفاف وندرة المياه، إضافة لانتشار الإرهاب والتطرف الذي لا يفرق بين دين وجنس وعمل البعض على تفكيك وتقويت بنية الدول الأفريقية وانزلاقها إلى مستنقع نزاعات الهوية والعرق بدلا من بناء وتقوية مؤسسات الدولة الوطنية.

وفي مواجهة هذه التحديات، تؤكد مصر أنه لا ينقصنا التعهدات والاتفاقات بين المنظمين، فالعلاقة بينهما واضحة بموجب الفصل الثامن من الميثاق. وفي ظل إطارات الشراكة المتعددة بين المنظمين بمختلف مجالات العمل المتعدد الأطراف، ترى مصر أن المطلوب

لا يمكن أن يكون هناك سلام دون مشاركة المرأة واضطلاعها بدور قيادي بصورة كاملة ومتساوية ومجدية، على نحو ما تم التسليم به في استنتاجات الجلسة المفتوحة لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن المرأة والسلام والأمن، التي عقدت في الأسبوع الماضي. ونشيد بعمل الاتحاد الأفريقي المتواصل لتعزيز تنفيذ جدول الأعمال هذا، بما في ذلك من خلال الاستخدام الإيجابي لفريق الحكماء وشبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة وشبكة الوسيطات الأفريقيات والشراكات المشتركة مع المجتمع المدني في الميدان.

منذ عام ٢٠٠٢، يضطلع الاتحاد الأفريقي بمسؤولية أكبر عن صون السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك من خلال عمليات دعم السلام. وتكتسي قدرة الاتحاد الأفريقي واستعداده لتنفيذ بعثات لمكافحة الإرهاب وإنفاذ السلام أهمية متزايدة في ظل ديناميات النزاع التي كثيرا ما تتغير بسرعة، لا سيما بالنظر إلى أن هذه العمليات تخرج عن نطاق وحدود عمليات الأمم المتحدة التقليدية لحفظ السلام. وأود أن أتكلم بوضوح. لقد أحرز الاتحاد الأفريقي تقدما على عدد من الجبهات. واتخذ خطوات هامة لضمان تشغيل صندوق السلام التابع له الآن. كما أحرز تقدما في مشروع إطار الاتحاد الأفريقي للامتثال بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بما في ذلك وضع مدونة لقواعد السلوك واعتماد إجراءات تأديبية والبدء في تنفيذها في البعثات القائمة. وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مثالان يجري فيهما اختبار أطر الامتثال وتنفيذها، ويسر النرويج أن تدعم تلك الجهود. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى إنشاء الأمم المتحدة لمكتب لدعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية. وتعتقد النرويج أنه ينبغي للمجلس ألا يتهيب إجراء مناقشات جادة بشأن توفير تمويل مستدام ومرن ويمكن التنبؤ به، بما في ذلك للبعثات التي يقودها الاتحاد الأفريقي والبعثات الإقليمية.

إن السلام والاستقرار هما أهم أحجار الأساس لتحقيق طموحات التقدم الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا، وتمتلك البلدان الأفريقية

رابعاً، لا تعاني أفريقيا من نقص الموارد، ولكنها في حاجة إلى النفاذ إلى المزيد من العلوم المتقدمة والتكنولوجيا الحديثة. ولذا، على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مسؤولية خاصة لتعزيز برامج بناء القدرات ونقل الخبرات والمعرفة للدول الأفريقية والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية بأفريقيا. وفي هذا السياق، تدعو مصر إلى طرح وإنشاء برنامج محدد من جانب الأمم المتحدة لرفع والارتقاء بقدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية لدعم تنفيذ مبادرة إسكات البنادق وخطة عام ٢٠٦٣ التنموية بالقارة، في إطار الالتزام بمحددات التكامل في الأدوار بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وفقاً للفصل الثامن من الميثاق.

خامساً، إن التكامل بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لا يعني إلقاء كل طرف المسؤولية على الآخر. والتكامل يتطلب العمل سوياً واستغلال الميزات النسبية لكل جانب لمواجهة النزاعات، خاصة المستحدث منها، في خطوات استباقية ودبلوماسية وقائية فعالة. وفي هذا السياق، ينبغي التنويه بأن الترتيبات في العمل مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية لا تغني عن مسؤولية منظمة الأمم المتحدة بموجب التزامات الميثاق.

وختاماً، يواجه التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي منعطفاً هاماً. فالدول الأفريقية لديها إحباط واضح من الواقع المعاصر الذي تجد نفسها فيه تحت ضغوط مكثفة من مختلف الأطراف بدلاً من أن تكون ساحة للتعاون والتنمية، فضلاً عن عدم حصول أفريقيا على فرصة عادلة للتنمية وعلى نصيب منصف من التجارة الدولية وفقاً لاعتبارات العدالة. ولذا حرصنا اليوم على التحدث بصراحة ووضوح واقتراح خطوات عملية محددة لتعزيز العمل المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بما يحقق متطلبات شعوبنا الأفريقية، التي تطلب العدالة والمزيد من المشاركة الأفريقية الأوسع في هيكل الحوكمة الدولية. وسياسياً، عبر إجراء إصلاح حقيقي لمجلس الأمن لا يقوم على حلول جزئية أو محلية، وإنما يرفع الظلم عن القارة طبقاً لتوافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، واقتصادياً بإعادة هيكلة هيكل الحوكمة

هو ترجمة التعهدات على أرض الواقع والانتقال من مرحلة صياغة الوثائق والأفكار لمراحل التنفيذ. وفي هذا الصدد، أود طرح المقترحات التالية تحديداً:

أولاً، يتطلب التعامل مع النزاعات في أفريقيا مقاربة قائمة على تواصل الاستجابة، بدءاً من جهود صنع وحفظ السلام وصولاً لبناء السلام واستدامته. ولذا، تجدد مصر الدعوة لتنفيذ عمليات السلام الأفريقية بالمساهمات المقررة في ميزانية الأمم المتحدة. وكذلك تؤكد مصر الحاجة لتوفير التمويل المطلوب لأنشطة بناء السلام في أفريقيا. وفي هذا السياق، ندعو عموم الأعضاء للإسراع باعتماد التمويل المطلوب لصندوق بناء السلام التابع للجنة بناء السلام، وفقاً لمقترح الأمين العام.

ثانياً، هناك حاجة ماسة لاتخاذ خطوات فورية لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ في القارة الأفريقية، بما في ذلك من خلال قدرة دولها على النفاذ للتمويل الدولي الكافي، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الرهنة البالغة الصعوبة. وينبغي الإشارة هنا إلى أن ضعف التنمية يظل السبب الرئيسي للنزاعات في أفريقيا. ولذا، من الأهمية العمل منذ الآن للتعامل مع الاحتياجات الأفريقية خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بأهداف التنمية المستدامة المرتقب عام ٢٠٢٣، بالنظر للظروف المعقدة والخاصة للقارة الأفريقية.

ثالثاً، بالرغم من عدم مسؤولية القارة الأفريقية عن زيادة الانبعاثات دولياً، تظل أفريقيا الأكثر عرضة لتبعات تغير المناخ، خاصة تداعيات انتشار الجفاف وندرة المياه، بما في ذلك من تأثيرات على حالة السلم والأمن في القارة. ولعل ما يحدث من غياب الأمن والاستقرار في منطقة الساحل لخير برهان على تداعيات تغير المناخ في أفريقيا. لذا، نتوقع وتأمل مصر في مشاركة دولية واسعة في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في شرم الشيخ في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، للاتفاق على إجراءات تتضمن ما يكفل المزيد من تعزيز قدرة أفريقيا على التكيف والصمود من خلال توفير التمويل الميسر لجهود التعامل مع تغير المناخ.

على ذلك، سنعمل على تنمية القدرات البشرية لعدد ٣٠٠ ٠٠٠ مهني في مجموعة واسعة من المجالات. وتطمح اليابان إلى أن تكون شريكا ينمو جنبا إلى جنب مع أفريقيا.

ثانيا، ينبغي أن نواصل اتباع نهج شمولي يستند إلى الصلة بين العمل الإنساني والسلام والتنمية من أجل التآزر والتعزيز المتبادل لجهود جميع الجهات الفاعلة. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة بصفة خاصة أن تسعى إلى إدماج عمل وكالاتها وصناديقها وبرامجها حتى تتمكن من دعم جهود الاتحاد الأفريقي والترتيبات الإقليمية الأخرى على نحو أكثر فعالية. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أيضا أن تعزز التعاون مع شركاء آخرين مثل المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وينبغي أن يواصل هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، ولا سيما لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، القيام بدور رئيسي لتحقيق تلك الغاية.

وأخيرا، نظرا للدور الحيوي لعمليات دعم السلام الذي تؤديه المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، ينبغي مناقشة المسائل المتعلقة بمختلف خيارات التمويل والمساعدة لهذه العمليات مناقشة مستقبضة من منظور واسع. ولا تزال اليابان، من جانبها، تسهم في صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي منذ عام ١٩٩٦. وقد دعمت مساهماتنا أنشطة بناء السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي في مجالي منع نشوب النزاعات والوساطة.

إن التهديدات المتزايدة للنظام الدولي القائم على القواعد تذكرنا صارخة بالحاجة الملحة إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن. وزيادة شرعية المجلس وفعالته بتمثيل جيوسياسي أكثر توازنا، بما في ذلك من أفريقيا، مهمة حاسمة ينبغي ألا تتوجّل أكثر من ذلك. وفي ذلك السياق، تؤيد اليابان بقوة الموقف الأفريقي الموحد المنصوص عليه في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت.

واليابان، بوصفها عضوا جديدا في مجلس الأمن، تظل ملتزمة بزيادة دعم التعاون الفعال بين الترتيبات الإقليمية ومجلس الأمن.

في المؤسسات المالية الدولية بما يجعلها أكثر إنصافا لاحتياجات الدول الأفريقية والنامية ومشاركتها.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

**السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة، وأعرب عن الامتنان لجميع المتكلمين على ملاحظاتهم الثاقبة.

أود أن أبدأ بتهنئة الاتحاد الأفريقي بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لإنشائه. لقد أحرز الاتحاد الأفريقي تقدما كبيرا في العقدين الماضيين في جهوده الرامية إلى تعزيز السلام والتنمية في جميع أنحاء أفريقيا، بالتعاون مع المنظمات دون الإقليمية. وعلى الرغم من تلك الجهود، لم تسلم أفريقيا من تزايد الأزمات العالمية المتعلقة بالأمن البشري الناجمة عن عوامل متعددة، مثل النزاع والإرهاب وانعدام الأمن الغذائي ونقص الطاقة وجائحة مرض فيروس كورونا وتغير المناخ. وقد زادت هذه الاتجاهات من أهمية تعزيز الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، لتعاونها من أجل معالجة الأسباب الجذرية للأزمات.

ونحن بحاجة إلى الاستفادة على أفضل وجه من المزايا النسبية لكل منظمة. وستكون المشاورات السنوية المقبلة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بمثابة منصة لزيادة تعزيز الإمكانات الهائلة لتوثيق التعاون بين المنظمتين. ومن هذا المنطلق، أود أن أسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية.

أولا، تتطلب النهج الفعالة لقيادة وملكية قويتين على الصعيد الإقليمية والوطنية والمحلية بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الدوليين. وبعبارة أخرى، ينبغي أن يركز الدعم الدولي على بناء وتعزيز المؤسسات والقدرات البشرية على كل المستويات. وبهدف الاستثمار في البشر وتحفيز النمو النوعي، أعلنت اليابان في مؤتمر طوكيو الدولي الثامن المعني بالتنمية الأفريقية عن استثمار ٣٠ بليون دولار كمجموع للمساهمات المالية العامة والخاصة على مدى السنوات الثلاث المقبلة. وعلاوة

إن بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال، التي كانت تعرف سابقاً باسم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، هي إحدى المهمات الرئيسية للاتحاد الأفريقي. ورغم كل الصعاب، سجلت تلك البعثة إنجازات مهمة منذ إنشائها بدعم مستمر من الشركاء الدوليين، ولا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

علاوة على ذلك، تواصل منظماتنا العمل مع تعزيز الديمقراطية في أفريقيا. ويشمل ذلك دعم العمليات الانتخابية الحرة والنزيهة والموثوقة، وتعزيز الحكم الرشيد، وتعزيز حماية حقوق الإنسان، ومنع العنف الانتخابي في جميع أنحاء القارة. مع ذلك، نعتقد أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في تلك المجالات لكفالة عدم نشر عمليات دعم السلام إلى أجل غير مسمى، وصمود السلام في حالات ما بعد النزاع. والأهم من ذلك، ينبغي أن نكفل عدم حدوث انتكاسات في العمليات الديمقراطية، كما يتضح من تجدد ظهور تغييرات غير دستورية للحكومات في القارة.

ورغم إحراز تقدم كبير بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لا تزال التحديات قائمة على مستوى التعاون بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وعلى الرغم من أن الجهود المتزايدة للحوار بين مجلس السلم والأمن ومجلس الأمن قد ساعدت المنظمتين على تحقيق قدر أكبر من التقارب الاستراتيجي بشأن المسائل ذات الأهمية المتبادلة، فإن هناك مجالاً لمزيد من التحسين. وبينما تعترف الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بالعمل المنجز لكفالة السلام في القارة، يجب عليهما تعزيز جهودهما لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في أفريقيا ومسبباتها، بما في ذلك مسائل التنمية والحوكمة.

للاستجابة لتلك الديناميات، يسرنا أن الاتحاد الأفريقي يواصل عملية الإصلاح، كما يتضح من المواءمة بين منظومة السلم والأمن الأفريقية وهيكل الحوكمة في أفريقيا. لا تزال العدالة الانتقالية وبناء السلام وإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع تكتسي أهمية في بناء مجتمعات مسالمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا. السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): نشيد بجمهورية غابون على عقد جلسة اليوم. كما نشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقي محمد، على إحاطتهما.

بينما نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء الاتحاد الأفريقي، تؤكد جنوب أفريقيا من جديد التزامها بمثل وروح القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وميثاق الأمم المتحدة سعياً إلى عالم أكثر عدلاً وإنصافاً، يقوم على تعددية الأطراف والتعاون الدولي.

وعندما أُطلق الاتحاد الأفريقي في ديربان، في جنوب أفريقيا، في عام ٢٠٠٢، أي قبل ٢٠ عاماً، كان مفهوماً آنذاك، كما هو مفهوم حتى اليوم، أن هناك ترابطاً بين التنمية والسلام والأمن، ولا يمكن أن تتحقق بمعزل عن بعضها البعض. وهذا يعني أن التنمية المستدامة ستظل بعيدة المنال ما لم يتحقق السلام والأمن والاستقرار. ولهذا السبب، فإن أحد الأدوار الرئيسية للاتحاد الأفريقي بوصفه مؤسسة متعددة الأطراف هو تعزيز التنمية والسلام والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية وتكاملها.

وقد أدرك الاتحاد الأفريقي أن الشراكات ضرورية للنهوض بأهدافه. وقد كانت واحدة من أهم الشراكات التي أقامها الاتحاد الأفريقي منذ إنشائه هي الشراكة مع الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن. وبالنسبة لجنوب أفريقيا، من المهم أن ترتكز هذه الشراكة على مبادئ الولاية الاحتياطية والتكامل والمزايا النسبية.

وقد أسفرت الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عن بعض النتائج الإيجابية على مر السنين، ولا سيما في عمليات دعم السلام والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، التي أكملت ولايتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، هي مثال على الشراكة الودية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. والعملية المختلطة نموذج يمكن تكراره لأن بعثات حفظ السلام ينبغي أن تخدم الغرض المتمثل في إحلال السلام والاستقرار في إطار زمني معين.

بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في السلام والأمن. ولذلك، أود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، على جودة إحاطتيهما، اللتين أبرزتا تحديات ذلك التعاون.

لم يعد النظام الدولي لمعالجة النزاعات في أفريقيا ملائماً. وهذا أمر واضح. وترتبط تلك الحالة بطابع النزاعات، التي كثيراً ما تكون داخل الدول أكثر منها فيما بين الدول، وبالجهات الفاعلة المتعددة المعنية، وبتنوع وسائل العنف، وبظهور تهديدات أمنية غير متماثلة، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة. لقد غيرت تلك العوامل النهج المتبعة في حفظ السلام التي كانت سائدة ذات يوم.

مع ذلك، فإن الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية، بوصفها شريكا استراتيجيا للأمم المتحدة، قد أظهرت تصميمها وقدرتها على تقديم الاستجابات الأولية للآزمات الأفريقية. وهناك أمثلة كثيرة لتوضيح تلك الحقيقة. بيد أن عملها كثيراً ما كان مقيدا بقيود من مختلف الأنواع، بما في ذلك مسألة التمويل الشائكة. في الواقع، من المثير للقلق أن الافتقار إلى التمويل الكافي لعمليات دعم السلام الأفريقية لا يزال للأسف يمثل مشكلة في وقت يتحمل فيه الاتحاد الأفريقي بشكل متزايد مسؤوليات في ذلك المجال.

**وانطلاقاً من روح القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦)،** يكرر وفد بلدي مرة أخرى دعوة أفريقيا إلى وضع آليات تمويل يمكن التنبؤ بها ومستدامة ومرنة لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام التي يأذن بها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

تأتي هذه الجهود المتوقعة من الأمم المتحدة في الوقت المناسب نظراً لالتزام الاتحاد الأفريقي الراسخ بالتصدي للتحديات الأمنية في القارة باتخاذ خطوة رئيسية نحو معالجة مسألة التمويل الذي يمكن التنبؤ به وزيادة مساهمته في تكلفة عملياته لدعم السلام إلى ٢٥ في المائة. وعلى نفس المنوال، ندعو جميع أعضاء مجلس الأمن إلى تأييد الاقتراح الداعي إلى إنشاء مكتب دعم متخصص تابع للأمم المتحدة، يمول من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة، بغية تزويد القوة

وثمة تحد رئيسي آخر يواجه الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يتعلق بعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي بتفويض من الأمم المتحدة. ينبغي لمجلس الأمن أن يهيئ الفرصة والتدبير اللذين يسمحان لأفريقيا بالحصول على تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة. وفي هذا السياق، ينبغي للمنظمتين أن تسعيا إلى تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن ومذكرة التفاهم بشأن إقامة شراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في بناء السلام. يوفر هذان الإطاران أساساً متيناً للتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في النهوض بالسلام والأمن.

وبصورة أساسية، ينبغي تحسين التفاعل مع جميع مستويات وقطاعات مجتمعاتنا بدعم من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين. لذلك، يجب أن نكفل المشاركة المجدية والنشطة في عمليات السلام لجميع قطاعات المجتمع المدني والجهات من غير الدول، بما في ذلك النساء والشباب والقطاع الخاص، بغية الإسهام في تنمية أفريقيا وإسكات البنادق بحلول عام ٢٠٣٠.

في الختام، أود أن أكرر الإعراب عن قلقنا إزاء إصلاح مجلس الأمن الذي تمس الحاجة إليه. لا تزال أفريقيا بدون تمثيل دائم في فئة العضوية الدائمة في مجلس الأمن، ولا يخصص لها سوى ثلاثة مقاعد غير دائمة. إن التكوين الحالي لمجلس الأمن لا يعبر عن العالم الذي نعيش فيه. والشراكة مع مؤسسة عالمية بدون تكوين وتمثيل ديمقراطي تقوض جوهر هذه الشراكة. نأمل أن تمضي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قدماً بالسرعة اللازمة لإصلاح هذا الجهاز المهم.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال.

**السيد نيانغ (السنغال) (تكلم بالفرنسية):** بالنيابة عن معالي السيدة عيساتا تال سال، وزيرة الخارجية وشؤون السنغاليين في الخارج، التي لم تتمكن من المشاركة في هذه المناقشة المهمة بسبب قيود الجدول الزمني لالتزاماتها، أود أن أشكر جمهورية غابون الشقيقة على عقد هذه المناقشة السديدة، التي تشكل جزءاً من دينامية لتعزيز الإطار المشترك

حقيقة أن مجلس الأمن، بوضعه الحالي، يتعامل مع مشاكل العالم في حين أنه، بتكوينه هذا، لا يمثل النطاق الحقيقي للقوى التي كان من المفترض أن يمثلها وينبغي أن يمثلها.

لقد آن الأوان لأن تُمنح أفريقيا تمثيلها الواجب كعضو دائم في مجلس الأمن. آن الأوان لفتح الباب لها على مصراعيه. لا يمكن للمجلس أن يواصل عمله كما يفعل الآن. ومن المهم والحتمي أن نكرس أنفسنا جميعا لهذه المهمة. هذه دعوة من القلب ودعوة إلى العقل. ويجب لهذه الدعوة إلى العقل أن تخدم مصالح المجتمع الدولي، ولذلك أود أن أنضم إلى الذين سبقوني هنا اليوم في التشديد على ذلك.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

**السيد غيرتزي (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي، على استضافة هذه المناسبة الرفيعة المستوى، والتي تتزامن مع الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لتحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناني للأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فكي محمد، على إحاطتهما المفصلتين والزخريتين بالمعلومات.

إن التمسك بعالم متعدد الأقطاب مرادف للتمسك بوجهات نظر متباينة وتقدير السياقات المختلفة. دينامية القوة في بيئة تستوعب التعددية القطبية تتطلب منا إدراك ذلك. وتتسم الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بطابع تكافلي وكانت مفيدة في العديد من التقييمات، وأهمها مواءمة أولويات التنمية. فالقدرة على المواءمة بسلاسة بين الأولويات المحددة في خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ كانت مفيدة للغاية. وقد دعم ذلك إلى حد كبير قدرتنا على التطبيع بين عناصر كلتا الخطتين في آن واحد.

ومما يشجعنا أن نطاق وعمق الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ما زالت مكانتهما تتعاظم. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال القارة تواجه عددا كبيرا من التحديات والتهديدات الدائمة الوجود مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والتطرف العنيف وانعدام الأمن الغذائي

المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بتمويل مستدام ويمكن التنبؤ به والركون إليه يتناسب مع خطورة التحديات الأمنية التي تواجهها.

ولا بد من الإشارة إلى أنه على الرغم من إحراز تقدم كبير في تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من حيث الوساطة والمساعدة الانتخابية التقنية، فإنه لا يزال منقوصا من حيث بناء السلام والتعمير بعد انتهاء النزاع. في هذا الصدد، ينبغي أن ينصب التركيز على الجوانب التالية: معالجة التغييرات غير الدستورية للحكومات، وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح النظام الأمني، والمصالحة الوطنية ومسائل العدالة الانتقالية، والمساءلة، وتعزيز النظم القضائية، ضمن مجالات أخرى.

إن هذا النهج تجاه بناء السلام ومنع نشوب النزاعات هو على وجه التحديد أحد المسائل التي يوجد بشأنها أكبر توافق في الآراء داخل المجتمع الدولي، حتى وإن كان ذلك التوافق في الآراء كثيرا ما يعبر عنه نظريا أكثر منه عمليا.

واستعداد الاتحاد الأفريقي للاضطلاع بدور قيادي في هذه المجالات يجب أن يستجاب له في قاعة مجلس الأمن.

وذلك لأن الاتحاد الأفريقي، الذي يعرف جيدا حقائق أفريقيا السياسية والثقافية، مجهز بشكل أفضل للعمل بفعالية أكبر على الإنذار المبكر والمنع.

ولذلك يجب على مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أن يكتفا حوارهما بغية ضمان وجود فهم مشترك لديناميات وتحديات الأمن في أفريقيا وتحديد أفضل الطرائق لدعم مبادرات السلام والأمن الأفريقية. وعلى نفس المنوال، من الضروري أن يسطع الأعضاء الأفارقة في المجلس بدور أكثر جدوى في هذه الهيئة التي تُتخذ فيها العديد من القرارات المتعلقة بالسلام والأمن في أفريقيا. قبل أن أختتم بياني، أود أن أؤيد بعض الأصوات التي جاهرت في هذه القاعة بشأن واقع أصبح لا يمكن الدفاع عنه وقبوله - ألا وهو

وما دام مجلس الأمن لا يجسد، من حيث مكانته وتكوينه، تركيبة العالم المتعدد الأقطاب، فلا يمكنه أبدا معالجة الشواغل العالمية كما ينبغي. وعلى الرغم من أن الضوء قد يكون مسلطا على أفريقيا اليوم من خلال هذه المناقشة المفتوحة المركزة إلا أنه يتم تنكيرنا بأننا نبقي ضيوفا في هذه القاعة، بدون صوت دائم لتمثيل مصالح القارة، التي يشكل سكانها البالغ عددهم ١,٣ بليون نسمة حوالي ١٧ في المائة من سكان العالم.

إن الحفاظ على السلام في القارة يتطلب تقديرا ودعما قويين لقدرة المنظمات الإقليمية على توفير القيادة بشأن القضايا الإقليمية. إن أفريقيا آخذة في التطور، وعزمنا على بناء القدرات المؤسسية وتعزيز هياكلنا الأساسية للحكم والسلام والأمن يشكل التزامنا ببناء أفريقيا التي نصبو إليها.

في الختام، لا تزال القضايا الأفريقية تهيمن على جدول أعمال المجلس. ونحن واثقون بأنه من خلال شراكات أقوى سيتم تعزيز الشمولية في المناقشات وصنع القرار بشأن المسائل التي تؤثر على حياة الناس الذين يمثلهم في الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ونحن في ناميبيا نعتقد أن الشمولية تعني الانسجام، في حين أن التقرد يمكن أن يؤدي إلى النزاع. وفي ظل تلك الخلفية، يرحب وفد بلدي بتركيز مناقشة اليوم على تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. فنحن نعتقد أن هذه الشراكات ستشجع على قدر أكبر من الشمولية، وتكسر حواجز عدم المساواة والتقرد، وتقربنا أكثر من عالم لا يتخلف فيه أحد عن الركب.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

**السيد غايسلر (ألمانيا) (تكلم بالفرنسية):** قبل أن أنتقل إلى محور مناقشة اليوم، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على تولي وفدكم مؤخرا رئاسة مجلس الأمن. إننا نرحب بأولويات غابون وبالأهمية المعطاة لقضايا السلم والأمن في القارة الأفريقية. كما أود أن أشركم على السماح لنا بالمشاركة في هذه المناقشة الهامة بشأن التعاون بين الأمم

والتحديات البارزة في مجالي الطاقة والمناخ. وهذه التحديات ليست مستعصية على الحل. بيد أنها تتطلب جهودا متضافرة ومنسقة لضمان الاستفادة من الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لصالح مواطني جميع الدول الأعضاء.

في الشهر الماضي احتفل الاتحاد الأفريقي للسنة الخامسة بشهر العفو في أفريقيا للحد من عدد الأسلحة المملوكة بشكل غير قانوني. إن التهديد الذي يشكله استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها وسوء استغلالها لا يزال يتسبب في عواقب وخيمة في جميع أنحاء العالم. استمرار انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يوجب النزاع وكان له في حالات كثيرة آثار مدمرة على شركاء العلاقات الحميمة، لأن تلك الأسلحة تُستخدم لممارسة العنف الجنسي والعنف الجنساني.

وفي هذا الصدد، اضطلعت أفريقيا بقيادة رائعة في صياغة إعلان باماكو المتعلق بالموقف الأفريقي المشترك بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة. وكان ذلك بمثابة مقدمة لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والذي أصبح صكا عالميا هاما لرصد منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه.

وبوصف ناميبيا عضوا حاليا في مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ورئيسا للجهاز المعني بالتعاون السياسي والدفاعي والأمني في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فإنها تواصل إظهار التزامها بالاستقرار الإقليمي والقاري من خلال الدعوة إلى النهوض بالهياكل الأساسية للسلام والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. ومع بقاء سبع سنوات فقط على الموعد النهائي لإسكات البنادق في القارة، يركز وفد بلدي على الشراكة على قدم المساواة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لقيمة الأصوات الأفريقية، ليس في توفير الحلول للمشاكل الأفريقية فحسب، بل أيضا في توفير قيادة عالمية.

المحلية. ويسهم دعمنا لبرنامج الاتحاد الأفريقي للحدود إسهاما مباشرا في المنع الهيكلي للنزاعات وتعزيز التكامل الإقليمي والقاري. ونحن فخورون بشكل خاص بما حققته شبكة القيادات النسائية الأفريقية، وهي منتدى يجمع بين شبكات النساء الأفريقيات ويدعمها، لا سيما في مجال السلام والأمن، من تقدم وإنجازات منذ عام ٢٠١٧.

ومع ذلك، فإن التحديات الحالية العديدة في أفريقيا - عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن الناجم عن تهديدات الإرهاب والانقلابات المنتشرة والمتكررة وأزمة الغذاء العالمية، والتي كثيرا ما تتفاقم بسبب تغير المناخ - تتطلب استجابة حازمة ومتعددة الأبعاد، مع أخذ الاتحاد الأفريقي زمام المبادرة وبدعم قوي وموثوق من الأمم المتحدة. وتشجع ألمانيا وتؤيد المناقشات المتعلقة بتمويل البعثات الأفريقية. ونحن على استعداد لأن نناقش بشكل ملموس إنشاء آلية تمكن من تقسيم المهام والتكاليف بين المنظمين تقسيما عادلا وفعالاً.

وفي منطقة الساحل والدول الساحلية في غرب أفريقيا، التي تتأثر بشكل خاص بعدم الاستقرار وتهديد الإرهاب، تبدو الاستجابة الإقليمية والعبارة للحدود ضرورية وعاجلة. ونرحب بالمبادرة التي اتخذها رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام لوضع حلول إقليمية أفريقية للأزمة الراهنة. ونحن على استعداد لدعم أي مبادرة إقليمية تنجم عن مداولات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل، بقيادة الرئيس إيسوفو.

وتؤيد ألمانيا تخصيص مقاعد دائمة للدول الأعضاء الأفريقية لضمان تمثيلها وسماع أصواتها في مجلس الأمن، الذي يدور النقاش في أكثر من نصف جلساته حول أفريقيا.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

**السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية):** يسرني بصفة خاصة أن أكرر الإعراب عن خالص تهاني المملكة المغربية للبلد الشقيق غابون ولكم شخصيا، السيد الوزير، على حضوركم بيننا وعلى الوقت الذي اقتطعتموه لترؤس المجلس، وخاصة على قيادتكم الحكيمة لأعمال

المتحدة والاتحاد الأفريقي، والذي عرضتهما بشكل ممتاز الإحاطتان اللتان قدمهما الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

إنني أعتزم تناول ثلاث نقاط رئيسية هي: أهمية الاتحاد الأفريقي في صون السلم والأمن الدوليين؛ ودعم ألمانيا لهيكل وجهود الاتحاد الأفريقي؛ والدعم المطلوب لتمكين الاتحاد الأفريقي من مواجهة التحديات العديدة التي يواجهها حاليا.

منذ إنشاء الاتحاد الأفريقي قبل ٢٠ عاما أصبح بسرعة طرفا فاعلا مركزيا ولا غنى عنه لمنع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا. إن مبادئه وأهدافه تتوافق مع مبادئ الأمم المتحدة وترتبط بها ارتباطا وثيقا. ولذلك يضطلع الاتحاد الأفريقي بدور لا غنى عنه في الدفاع عن سيادة دوله الأعضاء وسلامتها الإقليمية واستقلالها.

إن بعثات الاتحاد الأفريقي العديدة ومبادراته للوساطة، التي كثيرا ما تُنفذ بالشراكة مع الأمم المتحدة أو منظمات إقليمية أفريقية أخرى أو الاتحاد الأوروبي، قد أسهمت في التخفيف من حدة العديد من الأزمات وحلها. على سبيل المثال، اضطلع الاتحاد الأفريقي بدور هام في الانتقال السلمي للسلطة بعد الانتخابات الأخيرة في زامبيا. وفي دول غرب أفريقيا التي شهدت مؤخرا تغييرات غير دستورية في الحكومات، يعمل الاتحاد الأفريقي بالتنسيق الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتحقيق تحولات سياسية مشروعة. وفي الصومال، تساهم بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وسابقتها، بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، منذ سنوات عديدة في مكافحة الإرهاب الإسلامي وإعادة بسط سلطة الدولة، بدعم لوجستي من مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال.

وفي سياق الدعم لمفهوم الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية، تساند ألمانيا والاتحاد الأوروبي الاتحاد الأفريقي منذ إنشائه. وبين عامي ٢٠٠٦ واليوم، ساهمت الحكومة الألمانية في التطوير المؤسسي للاتحاد الأفريقي وحوكمته وفي العديد من المبادرات بتكلفة تتجاوز ٦٠٠ مليون يورو. وأسهمنا، في جملة أمور، في تطوير وإضفاء الطابع المهني على منظومة الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن والحوكمة

ما لم تكن من الأعضاء غير الدائمين في المجلس مثل تلك الموجودة هنا في القاعة اليوم.

ويرحب المغرب بتوقيع الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. ونعتقد أنه يمكن من تعزيز السلام والاستقرار في قارتنا وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ويؤيد وفد بلدي تأييدا تاما عمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي التي يأذن بها مجلس الأمن على أساس المسؤولية الرئيسية للمجلس عن صون السلام والأمن الدوليين، وفقا للميثاق. وندعو إلى توفير تمويل كاف ويمكن التنبؤ به لتلك العمليات من خلال الاشتراكات المقررة في الميزانية العادية للأمم المتحدة. ويرحب المغرب بإنشاء صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، الذي سيمول أنشطة الاتحاد الأفريقي المتصلة بالسلام والأمن، بما في ذلك الأنشطة المتصلة بمنع نشوب النزاعات وحلها. وهو يبين أن أفريقيا تتولى مسؤولية صون سلامها وأمنها بتخصيص موارد كبيرة جدا لذلك الصندوق وتنفيذ التزام أفريقيا بتمويل عمليات السلام التي يأذن بها مجلس الأمن.

من دون السلام، لا يمكن تحقيق التنمية أو الأمن، ومن دون التنمية، لا يمكن أن يكون هناك سلام أو أمن. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بإنشاء إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وجداول الأعمال المترابطة ترابطا وثيقا تلك هي دليل على التعاون بين المنظمين في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي لا غنى عنها للسلام والاستقرار والأمن في أفريقيا. ويكتسي هذا الإطار الآن أهمية أكبر من أي وقت مضى في الوقت الذي تواجه فيه أفريقيا الآثار المدمرة المشتركة لمرض فيروس كورونا وتغير المناخ والنزاعات العالمية. ولمواجهة تحديات التنمية المستدامة، يجب أيضا مراعاة التغيرات المناخية والبيئية التي تؤثر تأثيرا خطيرا على السكان الأفارقة وتزيد من انعدام الأمن الغذائي، مما يؤدي بدوره إلى نشوب النزاعات ونزوح السكان على نطاق واسع. ويجب أن تجربنا تلك الحقيقة المقلقة على الانتقال من التفكير إلى العمل. ويجب على المنظمين العمل معا

المجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيد موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، على إحاطتيهما الثاقبتين.

لطالما ارتبط المغرب بجذوره الأفريقية بعلاقات أخوة وتضامن تاريخية وعلمانية. وكان إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، التي أصبحت فيما بعد الاتحاد الأفريقي، نتيجة لرغبة أفريقيا في تحرير نفسها وتحقيق تنميتها وازدهارها. وتسترشد تلك المثل العليا بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، التي تغذي وتحفز حاليا الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ومن هذا المنطلق، يظل المغرب، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ملتزما بالعمل الأفريقي الجماعي والدولي جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة لتعزيز السلام والتنمية والازدهار. وعلى وجه الخصوص، نؤيد التعاون الملتزم والتكاملي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في جميع المجالات، من تعزيز السلام والأمن إلى التعامل مع تغير المناخ ومكافحة التطرف العنيف، وخاصة في منطقة الساحل وأجزاء أخرى من أفريقيا.

ومنذ عودته إلى الاتحاد الأفريقي، في عام ٢٠١٧، يواصل بلدي العمل لتعزيز تلك الشراكة الاستراتيجية والمؤسسية بين المنظمين للنهوض بالسلام والأمن في العالم، وخاصة في قارتنا، بالنظر إلى حقيقة أن العديد من بلدانها مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، وهو اتجاه نأمل مخلصين أن يتسنى عكسه في السنوات المقبلة. ولن يتحقق ذلك إلا إذا كان الاتحاد الأفريقي، ولا سيما البلدان الأفريقية، ممثلة بكرامة، وإذا تحققت العدالة بكفالة تمثيلها تمثيلا سليما في مجلس الأمن، حتى تتمكن من التعبير عن آراء الاتحاد الأفريقي والتزاماته، فضلا عن أفعاله، من خلال أعضاء دائمين سيكونون أيضا رسل سلام لقارة ذات مستقبل تلتزم بالسلام والأمن والتضامن الدولي، خاصة بالنظر إلى أن عالما في كل مكان يمر بأوقات وأحداث صعبة جدا ومقلقة للغاية. وتنتمي أيضا أن يجري التعبير عن صوت أفريقيا وتصويتها فيما يتعلق بكل أزمة في جميع أنحاء العالم. إن أزماتها الأفريقية يتم البت فيها وحلها دون مشاركة البلدان الأفريقية نفسها،

لمكافحة الفقر والقضاء على الجوع وتعزيز الحوكمة الرشيدة وتحسين فرص الحصول على الخدمات الطبية من أجل الحفاظ على كرامة المواطنين الأفارقة ووضع حد لعدم الاستقرار الذي ما فتئ يهدد القارة منذ عقود.

أخيراً، ستواصل المملكة المغربية، التي تتولى رئاسة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في شهر تشرين الأول/أكتوبر، العمل بلا كلل لتطوير التعاون والتكافل والشراكات الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل المصلحة والصالح العام ليس لقارتنا فحسب، بل لكوكبنا بأسره.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.